الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور التدقيق الالكتروني في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية
دراسة استطلاعية لعينة من المحاسبين ومدققي الحسابات لولاية ميلة

اعداد الطلبة		المشرف
1	بن قريط سميرة	د. عون صبرينة
2	مولة صبرينة	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وإهداء

شكر وتقدير

نحمد ونثني على الله عز وجل الذي وفقنا إلى إنجاز هذا العمل ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة الكريمة "عون صبرينة "
على إشرافها وحسن توجيهها لنا أثناء إنجاز المذكرة ،كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان ألى الأساتذة الأفاضل على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة.
كما نشكر كل من علمنا حرفا أو رمزا أو حكمة منذ نشأتنا إلى اليوم.

إهداء

اللهم انفعني بما علمتني وزدني علما

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي في الوجود, إلى روح القلب ونبض الحنان، إلى من صبرت معي في هذه الحياة، إلى أعظم إنسانة في الوجود إلى

"أمي الحبيبة "

إلى من كان له الفضل في تعليمي وتربيتي، إلى من أحمل اسمه بافتخار إلى

"أبي الغالي"

إلى اخوتي

"نبيلة، نسيم، إلهام، حمزة"

إلى من شاركني في أفراحي وأحزاني

"حمزة"

إلى زميلتي

"سميرة"

وكل الشكر لكل من ساعدني من قريب وبعيد

الطالبة: مولة صبرينة

إهداء

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله، وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه ومعونته، فلك المحامد كلها، وصلى الله على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

إلى روح الروح "أمي"، ورفيق الروح "أبي"، إلى من قال فيهم سبحانه وتعالى:{*سنشد عضدك بأخيك*} إخوتي سندي وفرحتي في الحياة " عبد الحميد، دليلة، أمينة، أيوب، مريم ورميساء (تيستي)"، إلى صديقات ورفيقات الدرب " هدير، رميساء، ريان، هاجر، أميرة ويسرى"، إلى كل من كان لي داعما ولو بكلمة صغيرة طيبة محفزة، إلى زميلتي "صبرينة"، أهدي هذا العمل المتواضع.

الحمد لله على التمام

سميرة

فهرس المحتويات

فهرس االعناوين

فهرس المحتويات	
العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	/
إهداء الطالبة مولة صبرينة	/
إهداء الطالبة بن قريط سميرة	/
فهرس المحتويات	II -I
ملخص الدراسة	–
مقدمة	ب – ج

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الإلكتروني	2 -21
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: ماهية التدقيق	3 – 13
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق	3 – 6
المطلب الثاني: أنواع التدقيق وأهدافه	6 – 9
المطلب الثالث: مراحل ومبادئ التدقيق وأهميته	9 – 12
المطلب الرابع: مزايا وعيوب التدقيق	12 – 13
المبحث الثاني: ماهية تكنولوجيا المعلومات	13 – 17
المطلب الأول: نشأة تكنولوجيا المعلومات	13 – 15
المطلب الثاني: مكونات تكنولوجيا المعلومات	15 – 16
المطلب الثالث: خصائص تكنولوجيا المعلومات	16
المطلب الرابع: أهمية تكنولوجيا المعلومات	16 – 17
المبحث الثالث: التدقيق الإلكتروني	17 – 20
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الإلكتروني	17 – 18
المطلب الثاني: مداخل التدقيق الإلكتروني	18 – 19

المطلب الثالث: خصائص التدقيق الإلكتروني	20 – 19
المطلب الرابع: أهداف التدقيق الإلكتروني	20
خلاصة الفصل الأول	21

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمعلومات المحاسبية	36 – 23
تمهيد الفصل الثاني	23
المبحث الأول: المعلومات المحاسبية	32 – 24
المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية وشروطها	25 – 24
المطلب الثاني: استخدام المعلومات المحاسبية	26 – 25
المطلب الثالث: أنواع المعلومات المحاسبية, أهميتها وتصنيفها	30 – 27
المطلب الرابع: خصائص المعلومات المحاسبية وأشكالها	32 – 30
المبحث الثاني: موثوقية المعلومات المحاسبية	36 – 32
المطلب الأول: مفهوم الموثوقية	33 – 32
المطلب الثاني: مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية	34
المطلب الثالث: خصائص موثوقية المعلومات المحاسبية	34
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على موثوقية المعلومات المحاسبية	35
المطلب الخامس: العلاقة بين التدقيق الإلكتروني وموثوقية المعلومات المحاسبية	35
خلاصة الفصل الثاني	36

الفصل الثالث: دراسة استطلاعية لعينة لمحاسبين ومدققي الحسابات لولاية ميلة	86 - 38
تمهيد الفصل الثالث	38
المبحث الأول: منهجية الدراسة	44 – 39
المطلب الأول: أدوات جمع البيانات	39
المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها وخصائصها	44 – 39
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	44
المبحث الثاني: تحليل الاستبيان واختباره	47 – 45
المطلب الأول: أقسام الاستبيان	45

المطلب الثاني: اختبار الثبات والصدق	46
المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعيNormality Distripution Test	47
المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات	61 - 47
المطلب الأول: تحليل وتفسير عبارات محور موثوقية المعلومات المحاسبية	56 – 47
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها	61 – 57
خلاصة الفصل الثالث	62
خاتمة	65 – 64
قائمة المراجع	70 – 67
قائمة الملاحق	86 – 72

فهرس الجداول

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	خصائص أفراد عينة الدراسة	40 – 39
02	مقياس ليكارت الخماسي	45
03	درجات مقياس ليكارت الخماسي	46
04	نتائج اختبار صدق وثبات الاستبيان	46
05	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	47
06	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر لإمكانية التحقق	48
07	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر للعرض السليم	50
08	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر للتعبير الصادق	52
09	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر للتدقيق الإلكتروني	54
10	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر لمحوري الدراسة	57
11	نتائج تحليل الانحدار البسيط اختبار الفرضية الفرعية الأولى	58
12	نتائج تحليل الانحدار البسيط اختبار الفرضية الفرعية الثانية	59

13	نتائج تحليل الانحدار البسيط اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	60
14	نتائج تحليل الانحدار البسيط اختبار الفرضية الرئيسية	61

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع متغير الجنس	41 – 40
02	توزيع متغير الفئة العمرية	42
03	توزيع المستوى	43
04	توزيع سنوات الخبرة	44

فهرس الملاحق

قائمة الملاحق		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	الاستبيان	75 – 72
02	قائمة المحكمين	76
03	جداول SPSS	86 – 77

ملخص

ملخص:

هدف هذا البحث إلى دراسة دور التدقيق الإلكتروني في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، من خلال استطلاع آراء عينة من المحاسبين ومدققي الحسابات وتقييم مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في أنشطة التدقيق والتوثيق، ودور التدقيق الإلكتروني على موثوقية المعلومات المحاسبية. واستخدمت الاستبانة كأداة لتحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS، وتم اتباع المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة قد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين التدقيق الإلكتروني وموثوقية المعلومات المحاسبية لأنه لا يوجد استخدام للتدقيق الإلكتروني على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية:

التدقيق الإلكتروني، تكنولوجيا المعلومات، المعلومات المحاسبية، موثوقية المعلومات المحاسبية.

Abstract:

The aim of this research is to study the role of electronic auditing in increasing the reliability of accounting information by surveying the opinions of a sample of accountants and auditors, evaluating the extent to which information technology is used in auditing and documentation activities, and the role of electronic auditing on the reliability of accounting information. The questionnaire was used as a tool for analyzing the study data using the SPSS program following the descriptive and case study approaches. The study has concluded that there is an inverse relationship between electronic auditing and the reliability of accounting information because there is no use of electronic auditing in the real life.

Key Words:

electronic auditing, information technology, accounting information, the reliability of accounting information.

مقدمة

مقدمة:

يتمثل الهدف الرئيسي لمهنة التدقيق في إضفاء مزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية، وذلك من أجل اتخاذ القرارات الصائبة حيث يقوم المدقق بتدقيق القوائم المالية باستعمال البيانات التي دققتها في عملية اتخاذ القرار وأنها بيانات صحيحة، ولا يوجد فيها تضليل أو غش ومع ذلك فإن هناك عددا من الأمور التي قد تؤثر على استقلال المدقق ونزاهته وينتج عنه فقدان الثقة في مهنة التدقيق، الأمر الذي يتطلب تدخل الجهات المختصة لاستعادة الثقة في مهنة التدقيق.

كما شهدت عملية التدقيق استجابة متزايدة لمواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات، نتيجة لهذا ظهر مصطلح التدقيق الإلكتروني والذي يعني استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، وازداد الاهتمام به مما فرض على مهنة التدقيق ضرورة مواكبة التغيرات التكنولوجية المستمرة وعملية الانتقال من التشغيل اليدوي إلى التشغيل الإلكتروني لكي تستطيع مهنة التدقيق تحقيق أهدافها وإبداء الرأي عن مدى عدالة القوائم المالية. كما يعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التدقيق من القضايا المعاصرة والتي أكد مدققي الحسابات على أهمية استخدامها لتحقيق أهدافها، حيث أن هذه التكنولوجيا سوف تساعد مهنة التدقيق في التغلب على بعض جوانب القصور البشري في حال ممارسة الحكم المهني الملائم، كما أن عملية التدقيق بحاجة إلى أساليب متطورة لزيادة الموثوقية في القوائم المالية.

ومع تطور عالم المال والأعمال ازداد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية والحاجة إليها، حيث أنها أصبحت مثل السلعة الاقتصادية الثمينة والنادرة، فالمعلومات المحاسبية تمثل همزة الوصل بين معديها (المحاسبين) ومستخدميها (متخذي القرار)، بالإضافة إلى الدور المزدوج الذي تلعبه المحاسبية، فالأول هو دور تنبؤي بقدرة المؤسسة على استثمار الفرص المتاحة لها، أما الثاني فهو دور تأكيدي يتمثل في حقيقة المركز المالي للمؤسسة المتمثل في ممتلكاتها من الموجودات والمطلوبات.

أضحت المعلومات المحاسبية في المؤسسات أداة مهمة من أدوات تحسين كفاءة الإدارات المختلفة وفعاليتها داخل المؤسسة، كونها تمثل الإطار المتناغم لتدفق المعلومات بين تلك الإدارات، مما يضمن التنفيذ العملي والمنظم للعمليات وحماية الموارد والحد من الاحتيال والوقاية منه، ومن ثم ضمان دقة التسجيل المحاسبي واكتماله وتهيئة معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها بالوقت المناسب في المؤسسة. لذلك اتجهت معظم منظمات الأعمال إلى تصحيح أنظمة معلومات محاسبية وبنائها بمواصفات محددة بهدف السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية وضمان موثوقية كبيرة لها.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هو دور التدقيق الإلكتروني في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية ؟.

الأسئلة الفرعية: للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة أسئلة فرعية على النحو التالي:

- ماهي مفاهيم التدقيق؟.
- ما هو مفهوم تكنولوجيا المعلومات؟.
- كيف ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تطور التدقيق؟.
- ما هو مفهوم التدقيق الإلكتروني؟.
- ماذا نقصد بالمعلومات المحاسبية؟ وماهي الموثوقية؟.
- هل يساعد التدقيق الإلكتروني في عملية استخدام المعلومات المحاسبية؟.
- هل توجد علاقة بين التدقيق الإلكتروني وموثوقية المعلومات المحاسبية؟.

الفرضيات: لمعالجة اشكالية البحث التي طرحناها اعتمدنا على بعض الفرضيات التي نراها تساهم في بلورة معالم موضوع البحث وأقرب استجابة للإجابات المحتملة والتي نلخصها في ما يلي:

الفرضية الرئيسية : توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإلكتروني وموثوقية المعلومات المحاسبية.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الاولى: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإلكتروني وخاصية على إمكانية التحقق من المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإلكتروني وخاصية العرض السليم للمعلومات المحاسبية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإلكتروني وخاصية التعبير الصادق عن المعلومات المحاسبية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في زيادة درجة الاعتماد على التدقيق الإلكتروني للمعلومات المحاسبية، وكذا التعرف على الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات المحاسبية في ظل التدقيق الإلكتروني، وزيادة فعالية التدقيق الإلكتروني لدى المدققين من حيث تدقيق المعلومات المحاسبية التي تتصف بالموثوقية، وإبراز أهمية التدقيق الإلكتروني للمدققين داخل المؤسسات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق والتدقيق الإلكتروني وموثوقية المعلومات المحاسبية، وكذا التعرف على مدى تأثير التدقيق الإلكتروني على موثوقية المعلومات المحاسبية، والتعرف على مدى رضى المدققين عند استخدام التدقيق الإلكتروني في عملية التدقيق.

منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف متغيرات البحث المتمثلة في التدقيق الإلكتروني وموثوقية المعلومات المحاسبية، ووصف العلاقة بين المتغيرين، والاعتماد على أداة الاستبيان باعتباره أحد أهم أدوات جمع المعلومات والبيانات من أجل معرفة درجة التأثير وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، كما تم استخدام أساليب الاحصاء الوصفي من أجل التحليل الاحصائي وإجراء الاختبارات وذلك باستخدام برنامج SPSS لمعالجة بيانات الاستبيان.

هيكل الدراسة:

لبلوغ الأهداف المسطرة قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى جانبين الجانب الأول نظري والجانب الثاني تطبيقي، حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى فصلين الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للتدقيق الإلكتروني والذي يضم بدوره ثلاثة مباحث تمثلت في ماهية التدقيق، ماهية تكنولوجيا المعلومات وماهية التدقيق الإلكتروني.

أما الفصل الثاني المعنون ب موثوقية المعلومات المحاسبية والذي يضم هو الآخر ثلاثة مباحث تمثلت في المعلومات المحاسبية، موثوقية المعلومات المحاسبية والتدقيق الإلكتروني وموثوقية المعلومات المحاسبية.

أما الفصل الثالث خصصناه للدراسة الميدانية وتشمل مبحثين الأول يبين لنا الطريقة المتبعة وأدوات الدراسة، أما المبحث الثاني يتناول عرض ومناقشة وتحليل النتائج المحصل عنها.

صعوبات الدراسة:

تتمثل في صعوبة الحصول على بعض المراجع خاصة فيما يتعلق بموضوع التدقيق الإلكتروني والموثوقية، لذا فإننا اعتمدنا على مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية (كتب، مذكرات، مجلات ومقالات) بالإضافة إلى بعض المواقع الإلكترونية المتخصصة في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة (jarvin diane,james biersaker and jordan lowe 2008) هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير وأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الإلكتروني، وتكونت عينة الدراسة من أربعة من كبار شركات التدقيق، حيث استخدمت قائمة استقصاء لأجل قياس الأثر والأهمية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الإلكتروني، وقد بينت نتائج الدراسة أن المدققين يستخدمون تشكيلة واسعة من التقنيات لإجراء عملية التدقيق واجراء الاختبارات التحليلية، وكتابة تقرير التدقيق وذلك بدرجات متفاوتة حيث أظهرت النتائج أن تأثير التقنيات المستخدمة في التدقيق الإلكتروني يتفاوت بالحجم استنادا إلى مدى استخدام هذه التقنيات في التدقيق، حيث أنه كلما كان التدقيق إلكترونيا ويعتمد على التكنولوجيا كلما كان له تأثير قوي خلى كفاءة عملية التدقيق وفعاليتها.

الدراسة الثانية: دراسة(braun and davis,2003) أشارت هذه الدراسة بأن استخدام أدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب في عمليات التدقيق الإلكتروني تؤدي إلى تحسين كفاءة عمليات التدقيق من خلال تقليل الوقت المبذول من قبل شركات التدقيق لأعمال عمليات التدقيق وزيادة من إمكانية الوصول إلى نتائج دقيقة و ادراك المدققين الفوائد المرتبطة باستخدام أدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب في استخراج وتحليل البيانات والوصول إلى نتائج مناسبة والتقرير عن عمليات التدقيق الإلكتروني الذي ساهم في تحسين الكفاءة في هذا المجال.

الدراسة الثالثة: دراسة(أيمن نمر الشنطي 2011) هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى إدراك مدققي الحسابات لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، وبينت الدراسة أن مدققي الحسابات يدركون أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الإلكتروني إلا أن الواقع العملي يشير إلى قلة استخدام وسائلها في التدقيق بشكل كبير.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق الإلكتروني

تمهيد:

بدأ الاهتمام بالتدقيق يزداد في الآونة الأخيرة بعد العديد من فضائح الشركات العالمية منها والمحلية، وخصوصا بعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت خلال الأعوام 2007-2008 وما تبعها من بحث ودراسة لتحديد أبرز العوامل والأسباب التي أدت لوقوعها.

كما أدى التغير الحادث في منظمات الأعمال إلى تطور عملية التدقيق منذ بداية نشأتها وحتى يومنا هذا، حيث بدأت هذه العملية من مجرد قراءة للحسابات على أصحاب الأعمال أو المسؤولين حتى يطمئنوا إلى مدى صحتها، ثم تطورت بعد ذلك إلى تسجيل العمليات النقدية وخاصة في الجهات الحكومية للتأكد من صحتها، وظلت هذه العملية في تطور مستمر على مر العصور.

تميزت العقود الأخيرة من القرن العشرين بظهور تطورات كثيرة على مستوى نظم المعلومات والاتصالات، والتي أدت إلى التوسع في استخدام الحاسوب وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في انجاز مختلف الأعمال في المؤسسات وهذا عن طريق التشغيل الإلكتروني للبيانات، مما أدى التدقيق الإلكتروني إلى ظهور أساليب واجراءات حديثة في كيفية التدقيق.

تعتبر تكنولوجيا المعلومات موردا مهما لا يقل أهمية عن الموارد المادية والبشرية، حيث أصبح الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات ومدى مواكبة التطور التكنولوجي استغلالا أمثلا لتحقيق أهدافها ورسالتها، كما تعتبر تكنولوجيا المعلومات في مجال تدقيق الحسابات من القضايا المعاصرة، فقد أدى ازدياد حجم المعلومات التي يجب أن تعالج وتخزن وتقدم للنظام إلى تطور تكنولوجيا المعلومات. حيث أصبحت معظم الشركات حول العالم في الوقت الحاضر تستخدم تكنولوجيا المعلومات والأنظمة المحوسبة في معالجة البيانات وانتاج المعلومات بشكل واسع في جميع أنشطة الشركة من أجل مواكبة متطلبات العصر والقدرة على الاستمرار والمنافسة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم اليوم.

و من أجل فهم الموضوع أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: ماهية التدقيق

المبحث الثاني: ماهية تكنولوجيا المعلومات

المبحث الثالث: التدقيق الإلكتروني.

المبحث الأول: ماهية التدقيق

يعتبر التدقيق داخل أي مؤسسة العصب الأساسي لما له من مميزات تعكس النشاط الاقتصادي فيها، ونظرا لأهميته الكبيرة خاصة داخل المؤسسات الكبيرة لما يوفره من سلامة واستقرار في وضعها المالي من جهة، والمحافظة على حقوق أصحاب المصلحة من جهة أخرى. حيث يقدم التدقيق منافع اقتصادية عديدة للمجتمع، فهناك الكثير من المؤسسات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام يستوجب على المدقق تدقيقها سنويا، حيث أن التدقيق يساعد المؤسسات في الحصول على التمويل اللازم لها من الجهات المقرضة، كما أن المدققين يساهمون مساهمة فعالة في مد يد المساعدة للمؤسسات من خلال تحسين أساليب الرقابة الداخلية و تقييم المقترحات الايجابية، التي بدورها تنعكس على تحسين الأداء وخفض التكلفة من خلال رفع الكفاءة التشغيلية والتقليل من الأخطاء والحد منها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق

مر التدقيق خلال عملية تطوره بعدة مراحل، وكذا مفهومه الذي تنوع وتعدد.

أولا: نشأة التدقيق

نبعت الحاجة إلى رقابة عمل الغير من قديم الزمان وذلك من أجل اكتشاف الأخطاء والاحتفاظ بالأصول، ثم قياس قيم السلع والخدمات المتبادلة، وذلك خلافا للمحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم إلا بعد اختراع الأرقام واختيار النقود كوحدة.

ومن هنا المتتبع لتاريخ التدقيق يعطي أسسا لتحليل وتفسير التغيرات التي طرأت على أغراض التدقيق وأساليبها، حتى أن التطورات المتلاحقة للتدقيق كانت نتيجة الأهداف المتوخاة منه من جهة، ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذا الأخير بغية جعله يتماشى والتغيرات الكبرى التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، ومن خلال هذا العرض يمكن تقسيم التطور التاريخي للتدقيق إلى خمس مراحل [1]:

- **المرحلة الأولى (قبل عام 1500م):** يعود التدقيق إلى حكومات القدماء المصريين واليونانيين الذين استخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة وكان المدقق وقتها يستند إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء.

وحتى أن مصطلح AUDIT مشتق من الكلمة اللاتينية AUDIRE والتي معناها يستمع، في هذه المرحلة كان الآمرون بالتدقيق أغلبهم من الطبقة الحاكمة كالملوك والأباطرة والإقطاعيين، أما المدقق فكان حاجب

[1] – بو حفص رواني، **التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية**، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، الجزائر، سنة 2017-2018، ص6-7.

الملك أو الكاتب وذلك من أجل معاقبة السراق على اختلاس الأموال لحمايتها، وبسقوط الامبراطورية الرومانية تطور التدقيق بتطور النشاط التجاري في إيطاليا، وتم حينها استخدام المدققين لغرض محاسبة قباطنة السفن العائدة بالثروات من آسيا وافريقيا للقارة الأوروبية، وذلك لمنع اختلاس هذه الثروات.

- **المرحلة الثانية (من سنة 1500م الى سنة 1850م):** لم يكن هناك أي اختلاف في أغراض التدقيق عن الفترة ما قبل سنة 1500م غير أن مهنة التدقيق قد اتسع استخدامها لتشمل النشاط الصناعي الذي ظهر بظهور الثورة الصناعية، حيث دفعت العمليات واسعة النطاق التي نتجت عن الثورات الصناعية شكل الشركة إلى الواجهة، فتم إنشاء المصانع الكبيرة والإنتاج الآلي، نتيجة لذلك هناك حاجة إلى قدر هائل من رأس المال لتسهيل هذا القدر من النفقات الرأسمالية. وفر ظهور الطبقة الوسطى خلال فترة الثورة الصناعية الأموال لإنشاء مشاريع صناعية وتجارية كبيرة، ومع ذلك كان سوق الأسهم خلال هذه الفترة غير منظم وعالي المضاربة، ونتيجة لذلك كان معدل الفشل المالي مرتفعا ولم تكن المسؤولية محدودة، وكان المستثمرون الأبرياء مسؤولين عن ديون الشركة، من هنا ظهرت مهنة التدقيق فظهرت معه عدة قوانين تلزم أصحاب الشركات بأن يقوموا بتعيين مدققين لمراجعة حسابات الشركة[1].
- **المرحلة الثالثة (من سنة 1850م الى سنة 1960م):** كانت هناك تغيرات اقتصادية هامة حيث ظهرت في بريطانيا مؤسسات كبيرة الحجم التي نتجت عن الثورة الصناعية وبرزت المؤسسات في صورة شركات أموال، وانتقلت الإدارة من الأفراد المهنيين وأصبح أصحاب رأس المال غائبون عن الإدارة وبالتالي انصب الاهتمام على سلامة المحافظة على رأس المال المستثمر وتنميته، ويمكن تجزأت هذه المرحلة الى فترتين:

أ- **الفترة ما بين سنة 1905 م حتى 1933م:** تطورت مهنة التدقيق في أمريكا على أساس الأغراض التي تكونت في انجلترا لتصبح أغراض التدقيق هي: الحكم على المركز المالي الفعلي وعلى نتيجة المشروع واكتشاف التلاعب والأخطاء.

ب-**الفترة ما بين سنة 1940 حتى 1960:** لم تتغير أغراض التدقيق إلا تغيرا طفيفا بحيث أن أهمية التدقيق انصبت على تكوين الرأي حول النتيجة والمركز المالي للمؤسسة، إلا أنه توجب على المدقق أن يجري الاختبارات اللازمة لغرض أن يطمئن بنفسه لأنه ليس هناك تلاعب أو خطأ، فكان الغرض الأساسي للتدقيق هو إبداء الرأي في سلامة وصحة التقارير المالية، ولكي

[1]- محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010، ص3.

يكون المدقق في مركزه يمكنه من تكوين رأيه المهني في التقارير المالية يجب أن يقوم بعمل كاف ليتأكد أنه ليس هناك أي أخطاء إرتكابية تؤدي إلى عدم سلامة التقارير المالية.

- **المرحلة الرابعة (من سنة 1960 م الى سنة 2002م)**[1]: شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا في التقدم التكنولوجي وحجم وتعقيد الشركات، لعب المدققون في السبعينات من القرن الماضي دورا مهما في تعزيز مصداقية المعلومات المالية وتعزيز عمليات فعالية سوق رأس المال، وكذا التأكد من صدق البيانات المالية وعرضها بشكل عادل، من هنا دور المدققين فيما يتعلق بمراجعة البيانات المالية بشكل عام ظلت كما هي في الفترة السابقة، وفي هذه الفترة وضع المراجعين الاعتماد بشكل أكبر على الرقابة الداخلية للشركات في إجراءات التدقيق الخاصة بهم. علاوة على ذلك كانت هناك حاجة لمراجعي الحسابات للتأكد من نظام المحاسبة وتوثيقه مع إيلاء اعتبار خاص لتدفق المعلومات وتحديد الضوابط الداخلية.
- **المرحلة الخامسة(من سنة 2002 م الى يومنا هذا):** بعد حادثة شركة انرون الأمريكية وظهور قانون SARBANES_OXLEY الأمريكي ظهرت مفاهيم حديثة متصلة بخدمات التدقيق مثل التأكيد و حوكمة الشركات، بالإضافة إلى ظهور لجنة التدقيق على مستوى الشركات لتدقيق أعمال المدققين الخارجيين والداخليين هذه اللجنة تضم أعضاء مستقلين يقومون بالإشراف على عملية تقييم التدقيق.

ثانيا: مفهوم التدقيق

التدقيق كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية من كلمة "AUDIR " والتي تعني" TOKEAR "، حيث انه في العصور القديمة كان صاحب العمل (المالك)عندما يشك في وجود خيانة يعين شخص للتحقق من الحسابات وكان هذا الشخص يجلس مع محاسب رب العمل ليستمع إلى ما يقوله المحاسب بخصوص الحسابات الخاصة بالعمل، لقد كان الايطالي باشيلو أول من أوجد نظام القيد المزدوج في عام 1494، وقام بالتنويه ووصف لواجبات ومسؤوليات مدقق الحسابات وفصله عن عملية التسجيل في الدفاتر[2].

[1] -LEE Teck-Heang and Azham Md. Ah, **The evolution of auditing: An analysis of the historical development,** Journal of Modern Accounting and Auditing, USA, Vol4, N°:12, Dec2008, P4-5.

[2]– غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية** ، دار المسيرة ، الطبعة1،عمان،2009، ص 13 .

وقد عرف التدقيق بأنه:" عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ،ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".

كما عرف التدقيق بأنه: "علم له مبادئ ومعايير وقواعد متعارف عليها بين أصحاب هذه المهنة، حاولت المنظمات المهنية والجمعيات العلمية للمحاسبين والمراجعين إرسائها خلال حقبة طويلة من الزمن، كما أن التدقيق طرقه وأساليبه وإجراءاته التي تنظم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية ولمحتويات الدفاتر والسجلات المالية، كما أن للتدقيق أهدافا تتمثل في الحكم على مدى تغيير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة، وعن مركزه المالي في نهاية مدة محددة"[1].

و من هذا نستنتج أن التدقيق هو:" عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقييمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع و أحداث اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعاني المحددة و إيصال النتائج بين مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك".

المطلب الثاني: أنواع التدقيق و أهدافه

للتدقيق أنواع و أهداف متعددة تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليه، إلا أن تلك الاختيارات تكون من حيث النطاق أو الوقت الذي تتم فيه العملية أو الهيئة التي تقوم به، أو درجة الالتزام القانوني أو شمولية العملية التي يتم فيها، إلا أن ذلك لا يعني الاختلاف في المبادئ أو المعايير أو الإجراءات.

أولا: أنواع التدقيق

للتدقيق أنواع عديدة نذكرها فيما يلي[2]:

1- من حيث نطاق التدقيق

أ-الكامل: حيث يقوم المدقق بتدقيق كافة العمليات المسجلة في الدفاتر والسجلات، وذلك للتأكد من سلامة إتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في السجل والترحيل في السجلات والدفاتر المحاسبية، وكذلك للتأكد من عدم وجود أخطاء في السجلات والدفاتر المحاسبية، حيث كانت هذه الطريقة تستعمل عندما كانت المشاريع صغيرة الحجم وعملياتها قليلة، إلا أن التطور التجاري والصناعي جعل المدقق يتجه إلى إتباع أنواع أخرى من التدقيق كالتدقيق العيني أو الاختياري معتمدا على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

ب- الجزئي: من الممكن أن يتوكل المدقق بتكليف خطي من قبل إدارة المؤسسة بأنه يقوم بتدقيق بعض البنود والعمليات المحاسبية، وذلك للتأكد من أن المؤسسة تتبع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في التسجيل والترحيل والسجلات والدفاتر المحاسبية، وكذلك التأكد من عدم وجود أخطاء فيها.

---

[1]- خالد الخطيب و خالد الرفاعي ، **علم تدقيق الحسابات النظري و العملي** ، دار المستقبل ،الطبعة1،عمان، 2009 ، ص 10 .

[2]- سعود كايد، **تدقيق الحسابات**، دار التقدم العلمي، عمان، 2010، ص12-15.

2- من حيث الوقت

أ- التدقيق المستمر: هذا النوع من التدقيق يكون على فترات على مدار السنة وشكل معقول خلال الفترة المالية للمؤسسة، حيث يكلف المدقق بزيارات متعددة وباستمرار للمؤسسة المراد تدقيقها والغرض منه:

- فحص المدقق وضع برنامج التدقيق والقيام بالتدقيق عن طريق العينات التي تخفض عبء المدقق؛
- فحص نظام الرقابة الداخلية والذي يمكن المدقق من تحديد و إتباع الأسلوب الملائم للعمل؛
- يكون رادعا أمام الموظفين لدى العميل دون التلاعب والتزوير، حيث يكون لديهم إحساس بأنهم مراقبون دائما ومن الممكن أن يكتشف تلاعب الموظفين وقت حدوثه.

و مثل هذا النوع من التدقيق مهم جدا في الشركات الكبيرة ومن حسابات هذا النوع ما يلي:

- يزود المدقق بالوقت المناسب للتعرف على الشركة وعلى عملياتها؛
- يوفر الوقت الكافي للمدقق لإجراء عملية لتدقيق واختيار الوقت المناسب لإجرائها دون تعطيل أعمال المشروع؛
- يمكن للمدقق اكتشاف الخطأ أو الاختلاس أو التزوير في وقته؛
- يؤدي إلى زيادة حرص الموظفين على العمل؛
- يؤدي إلى انتظام العمل بمكتب المدقق.

ب-التدقيق النهائي: في هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق بإنجاز الأعمال التدقيقية في نهاية السنة المالية، حيث يقوم بإقفال ملاحظاته وإجراء التسويات اللازمة، ثم يقوم بإعداد الحسابات الختامية، وإبداء الرأي حول البيانات المالية.

و هذا النوع من التدقيق لا يصلح في المؤسسات الكبيرة بل يكون مفيدا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتم عملية تدقيق حساباتها في فترة قصيرة، حيث من عيوب هذا النوع من التدقيق ما يلي:

- صعوبة اكتشاف الأخطاء و التزوير؛
- تأخير إعداد القوائم المالية وتقرير المدقق لاستغراق العمل واستمراره وقتا طويلا؛
- لا تتم عملية التدقيق بصورة دقيقة و وافية.

3- من حيث الهيئة التي تقوم به[1]:

[1]- بو حفص رواني، **التدقيق المالي والمحاسبي -دروس نظرية-**، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، تخصص المحاسبة والتدقيق، جامعة غرداية، الجزائر، 2017، ص15-16.

أ-التدقيق الداخلي: تقوم الهيئة الداخلية للمؤسسة بإنشاء قسم للتدقيق الداخلي يعمل به موظفين تابعين للمؤسسة، يقومون على تدقيق السجلات والدفاتر المحاسبية الخاصة بالمؤسسة، وكذلك جميع العمليات الخاصة بالمشروع.

و هذا جزء من نظام الضبط والرقابة الداخلية وكذا لديه القدرة على تعديله وتقويمه حتى يعتمد المدقق الخارجي على عمل و رأي المدقق الداخلي، لابد من أن تتوفر النقاط التالية في المدقق الداخلي:

- أن يكون مرتبط بأعلى سلطة في المؤسسة؛
- أن يكون مستقل وحيادي ويستطيع إبداء رأيه؛
- أن تكون نشاطاته شاملة لكل نشاطات المشروع؛
- أن يكون لديه القدرة على استعمال كافة الإمكانيات الضرورية والتي تخدم عملية التدقيق.

ب- التدقيق الخارجي: وهو التدقيق الذي تقوم به جهة مستقلة عن المشروع ولا تخضع لإشراف الإدارة، حيث يتصفون بالحيادية للوصول إلى تقرير عادل يبين فيه المدقق المركز المالي للمشروع ونتائج الأعمال عن فترة زمنية معينة.

4-من حيث درجة الإلزام[1]:

أ- **التدقيق الإلزامي:** حيث يلزم القانون المؤسسات بتعيين مدقق حسابات، يقوم على تدقيق حسابات ويصادق على حساباتها الختامية وقوائمها المالية. وأي مؤسسة تخالف ذلك يطبق عليها جزاء حسب قانون الشركات.

ب- **التدقيق الاختياري:** وهو ما يتم بإرادة المشروع دون نص القانون، حيث يكون العميل مخير بأن يوكل مدقق أو لا.

5-من حيث الشمولية ومدى المسؤولية في التنفيذ:

أ-التدقيق العادي: وهو الإجراء الذي يقوم به المدقق من فحص السجلات و التأكد من القوائم المالية ثم إبداء الرأي، وتكون مسؤولية المدقق في هذه الحالة عن أي تقصير ينشا عنه.

ب-التدقيق لغرض معين: وهو القيام بعملية التدقيق بهدف الوصول إلى غرض معين و نتائج معينة.

ثانيا: أهداف التدقيق

للتدقيق أهداف هي[2]:

---

[1]- محمد أمين مازون، **مرجع سبق ذكره**، ص11-12.

[2]-علي بن قطيب والسعيد قاسمي، **دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات "دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات في ولاية تيارت"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة-الجزائر، مجلة الباحث، العدد16،2016،ص206.

-**الاقتصاد:** أي أن هدف المدقق فحص استخدام الحاسوب للتأكد من انه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة الشركة و بأقل التكاليف، ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على الشركة.

-**الفعالية:** أي أن هدف المدقق فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية.

-**الكفاية:** أي أنه يجب على المدقق استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للشركة.

-**الحماية:** بمعنى أن يتأكد المدقق من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه ومن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المحاسبية المخزنة على الأقراص ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد الذي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.

المطلب الثالث: مراحل ومبادئ التدقيق و أهميته

حتى تكون عملية التدقيق متكاملة بشكل تام لابد له أن يمر بعدة مراحل، كما أن له عدة مبادئ يجب أن يقوم عليها حتى تكون عملية التدقيق ناجحة، حتى أنه للتدقيق أهمية كبيرة داخل أي مؤسسة.

أولا: مراحل التدقيق:

تتلخص مراحل عملية التدقيق فيما يلي[1]:

أ- **فهم طبيعة عمل العميل:** من حيث الكيان القانوني ونوع النشاط و الهيكل التنظيمي له، و أنظمته المحاسبية وعلى ضوء هذه المعلومات على المدقق قبول مهمة تدقيق العملية أو الاعتذار عن ذلك.

ب-**فهم مكونات نظام الرقابة الداخلية المتوفرة لدى العميل** :وتشمل فهمه بيئة الضبط الداخلي (آلية النظم المحاسبية المستخدمة)، و إجراءات نظام الرقابة الداخلية ومعرفة مدى وضعها موضع التنفيذ، والتي من خلالها يقرر مدى قابلية حسابات العميل للتدقيق، فإذا اتضح له عدم قابليتها للتدقيق، عليه الانسحاب من المهمة.

ت- **تقويم درجة المخاطرة في نظام الرقابة الداخلية** :فإذا اتفق على أن درجة المخاطرة بشان قدرة نظام الرقابة الداخلية على الكشف التلقائي للأحداث التي أظهرت على غير حقيقتها في البيانات الختامية المرتفعة ،فإن مخاطر التدقيق تكون مرتفعة، وعندما تكون درجة المخاطرة في التدقيق متدنية يجب فهم نظام الرقابة الداخلية وتحديد الأمور التي تعزز قناعة المدقق بأن درجة المخاطرة هي دون المستوى.

[1]-https://khitasabdelkarim.wordpress.com.13/02/2023,19:50.

ث- **تنفيذ التدقيق الاختباري** :يستخدم المدقق تقييمه لنظام الرقابة الداخلية وموقفه بشان درجة مخاطر التدقيق في تحديد طبيعة أعمال التدقيق، توقيت أعمال التدقيق والوقت اللازم لأعمال التدقيق وحجم العينة.

ج- **تقويم نتائج أعمال التدقيق:** بعد أداء المدقق لأعمال التدقيق التي قرر القيام بها، يقوم بتقويم نتائج أعمال التدقيق والتوصل إلى الاستنتاجات بغرض معرفة مدى إمكانية توفر الضمان الكافي الذي يعتمد عليه في إبداء رأيه الفني المحايد حول صحة ومصداقية البيانات الواردة في القوائم المالية الختامية.

ح- **إعداد التقرير:** يبين تقرير المدقق نطاق الأعمال التي قام بها، ويبين استنتاجاته فيما يتعلق بمدى عدالة المعلومات المحاسبية والمالية لكل من المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة موضوع التدقيق.

ثانيا: مبادئ التدقيق

للتدقيق مبادئ يقوم عليها تتمثل في[1]:

1- المبادئ المرتبطة بركن الفحص

أ- **مبدأ التكامل – الإدراك الرقابي**-: يعني المعرفة التامة بطبعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية على كيانها.

ب-**مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري:** يعني أن يشمل الفحص جميع أهداف المنشأة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنشأة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه التقارير.

ت-**مبدأ الموضوعية في الفحص:** نشير إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا تجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا كتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ أكبر من غيرها.

ث-**مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** نشير إلى وجود فحص مدى الكفاية الانسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الانتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى

[1] -http://research_ready.blogspot.com/2012/06/review_and_audit.html.,26/02/2023, 11 :35.

المدقق عن أحداث المؤسسة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

2- المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

أ- **مبدأ كفاية الاتصال:** يشير إلى مراعاة أن يكون تقرير مدقق الحسابات أداة لنقل العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

ب-**مبدأ الافصاح:** يشير إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيد الأهداف للمؤسسة، ومدى تطبيق المبادئ والاجراءات المحاسبية والتغير فيها واظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وابراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

ت-**مبدأ الانصاف:** يشير إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية.

ث-**مبدأ السببية:** يشير إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

ثالثا: أهمية التدقيق:

للتدقيق أهمية كبيرة تتمثل في[1]:

- **بالنسبة للملاك و المستخدمين:** تلجأ هذه الطائفة إلى القوائم المالية المعتمدة، ويسترشدون بياناتها لمعرفة الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية ومدى متانة مركزها المالي لاتخاذ قرارات توجيه مدخراتهم واستثماراتهم، الوجهة التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن، ولضمان حماية مدخرات المستثمرين فسيتحتم أن تكون البيانات الموضحة بالقوائم المالية دقيقة وصحيحة.

- **بالنسبة للدائنين والموردين:** يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة وصحة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي و القدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه، وتفاوت نسب الخصومات التي تمنحها وفقا لقوة المركز المالي للمؤسسة.

[1]-خالد الخطيب و خليل الرفاعي، **مرجع سابق**، ص12-13.

– **بالنسبة للبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى** :تلعب هذه دورا هاما في التمويل قصير الأجل للمشروعات لمقابلة احتياجاتها و توسيعاتها لهذا فإنها تعتمد تقرير المدقق لدراسة وتحليل القوائم المالية قبل الشروع في نهج الائتمان المصرفي (القروض) وتعتمد كأساس للتوسع فيه، أو الإحجام عنه عن طرق تقييم درجة الخطر في منح الائتمان المصرفي.

– **بالنسبة إلى الهيئات الحكومية:** تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة، أو فرض الضرائب، وهذه جميعها تعتمد على بيانات واقعية وسليمة.

– **بالنسبة لرجال الاقتصاد:** ازداد اهتمامهم بالقوائم المالية المعتمدة وما تحتويه من بيانات محاسبية في تحليلها وتقدير الدخل القومي ورسم برامج الخطط الاقتصادية، وتعتمد دقة تقديراتهم وكفاءة برامجهم على دقة البيانات المحاسبية المعتمدة.

– **في تخصيص الموارد:** يساعد التدقيق في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاية ممكنة لإنتاج السلع والخدمات التي يزيد الطلب عليها.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب التدقيق

للتدقيق مزايا وعيوب عديدة نذكر منها ما يلي[1]:

أولا: مزايا التدقيق

لتدقيق الحسابات مزايا عديدة والتي من الممكن إن تكون ذات فائدة للمؤسسة محل التدقيق وللملاك والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

– يؤدي التدقيق إلى الالتزام من قبل المسجل في الدفاتر والمحاسبين في المؤسسة والحرص والالتزام في أداء عملهم؛

– يقوم التدقيق باكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب الذي من الممكن إن يحدث من قبل الموظفين في المؤسسة؛

– يمكن للمؤسسة أن تحصل على القروض والسلف بسهولة إذا كانت حساباتها مدققة؛

– يمكن تحديد ضريبة الدخل على المؤسسة بسهولة في حالة وجود سجلات وحسابات قد تم تدقيقها؛

– التدقيق هو أفضل وسيلة للحكم على مدى التزام المؤسسة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية؛

– يسهل اكتشاف الضعف والخلل في نظام الرقابة الداخلية من قبل المدقق ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسينه.

وتوجد مزايا أخرى للتدقيق هي[1]:

[1] -https://almohasben.com,08/02/2023,11:30.

– عند بيع المؤسسة يمكن تحديد ثمن شرائها بسهولة في حالة وجود سجلات وحسابات قد تم تدقيقها؛

– في حالة تعرض المؤسسة لخسائر نتيجة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل، فإنه يسهل على شركة التأمين تحديد التعويضات عند وجود حسابات تم تدقيقها في المؤسسة؛

– تساعد الحسابات المدققة في نشوء الخلاف بين المؤسسة والعاملين حول الأجور والرواتب؛

– يمكن للمؤسسة أن تستفيد من خبرات المدقق الذي يقوم باستمرار بتدقيق الحسابات، ويستطيع تقديم النصح والمشورة فيما يخص الخلل أو مواطن الضعف في النظام المحاسبي أو الإداري للمؤسسة.

ثانيا: عيوب التدقيق

على الرغم من مزايا تطبيق عملية التدقيق داخل المؤسسة إلا أن هناك مجموعة من العيوب التي تعتريه لعلل من بينها:

– كما هو معروف أن عمل المدقق يبدأ عندما ينتهي عمل المحاسب، لذلك لا يمتلك المدقق المعلومات الكافية عما تحتويه هذه السجلات و ما هي الطرق التي تم إعداد السجلات بها، مما يعني أنه من المحتمل وجود تلاعب وتزوير متقن لا يستطيع مدقق الحسابات اكتشافه حتى في حالة بدل العناية المهنية المطلوبة؛

– كذلك يواجه التدقيق مشكلة الأدلة والقرائن التي يسعى مدقق الحسابات للحصول عليها خاصة من المصادر الخارجية لإبداء رأيه في عدالة القوائم المالية، فهذه الأدلة والقرائن ربما تكون غير صحيحة مثل مصادقات العملاء؛

– في نهاية التدقيق لابد من إبداء المدقق لرأيه حول عدالة القوائم المالية والذي يستند في هذا الرأي على الأدلة والقرائن التي يجمعها، لكن في بعض الأحيان ربما يكون رأي المدقق غير واضح بسبب وجود بعض المعلومات المقدرة والتي تكون غير مؤيدة بأدلة مرتبطة بالعنصر محل الفحص، مما يعني أن القوائم المالية لن تعكس الصورة الصحيحة للمركز المالي للمؤسسة.

المبحث الثاني: ماهية تكنولوجيا المعلومات

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف جوانب الحياة يمكن الاستفادة منه في تحسين العديد من الجوانب على المستوى الفردي وعلى مستوى المجتمع وفي مختلف مجالات الأعمال، حيث أصبحت العديد من الشركات في الوقت الحاضر تستخدم تكنولوجيا المعلومات لتسيير أعمالها، وتصنيع منتجاتها وتقديم خدماتها والمشاركة في المعرفة، ونتيجة لذلك ظهر ما يسمى بتدقيق الحسابات وفيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، فكان أقل تطورا إلا أن الاهتمام به ازداد خلال العقدين المنصرمين.

---

[1]– فيصل دبيان عوض المطيري، **أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت،2013، ص17–18.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم تكنولوجيا المعلومات

مرت تكنولوجيا المعلومات بعدة مراحل ساعدت في تطورها، كما تعددت التعاريف حول مفهومها.

أولا: نشأة تكنولوجيا المعلومات

إن مصطلح تكنولوجيا المعلومات (information technology) رغم حداثته وارتباطه الكبير بالحواسيب إلا أننا نستطيع أن نوضح بأن هذا المصطلح ليس وليد الساعة، لكونه ارتبط بالمعلومات والاتصالات التي سبقت التكنولوجيا بمفهومها الحديث. وهكذا نجد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبطة فيما بينها ،حيث مرت بمراحل تاريخية عدة نوجزها في خمس مراحل أساسية هي[1]:

- **مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الأولى:** وتتمثل في اختراع الكتابة ومعرفة الإنسان لها: مثل الكتابة المسمارية والسومرية ثم الكتابة التصورية وحتى ظهور الحروف، والتي عملت على انهاء عهد المعلومات الشفهية ،والتي تنتهي بوفاة الإنسان أو ضعف قدراته الذهنية.
- **مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الثانية:** التي تشمل ظهور الطباعة بأنواعها المختلفة وتطورها، والتي ساعدت على نشر المعلومات واتصالاتها عن طريق كثرة المطبوعات وزيادة نشرها عبر مواقع جغرافية أكثر اتساعا.
- **مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الثالثة:** تتمثل في ظهور مختلف أنواع وأشكال مصادر المعلومات كالمسموعة والمرئية كالهاتف والمذياع والتلفاز والأشرطة الصوتية واللاسلكي إلى جانب المصادر المطبوعة الورقية، هذه المصادر وسعت في نقل المعلومات وزيادة حركة الاتصالات.
- **مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الرابعة:** تتمثل في اختراع الحاسوب وتطوره ومراحله وفوائده وآثاره الإيجابية على حركة تنقل المعلومات عبر وسائل اتصال مرتبطة بالحواسيب.
- **مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الخامسة :** تتمثل في التزاوج والترابط الهائل ما بين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات المختلفة الأنواع والاتجاهات التي حققت إمكانية تناقل كميات هائلة من البيانات والمعلومات.

ثانيا: مفهوم تكنولوجيا المعلومات

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح تكنولوجيا المعلومات علميا أو عمليا على المستويات العملية، وذلك لتعدد البيانات والأعمال التي أنشأتها تكنولوجيا المعلومات.

[1]– ايمان فاضل السامرائي وهيثم محمد الزعبي ،**نظم المعلومات الإدارية**، دار صفاء، عمان، الطبعة1، 2015، ص119.

عرفت تكنولوجيا المعلومات بأنها: "تلك الأنظمة والأجهزة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لإيصال المعلومات، وتقديمها إلى الجهات المستفيدة بأقل جهد وأسرع وقت".

كما تعرف على أنها:" مجموعة من التقنيات التي تحتوي على وسائل ومعدات وأجهزة وأدوات يمكن التعامل معها بخبرة ومهارة للحصول على حلول في مجال إنتاج المعلومات والمعرفة"[1].

و تعرف أيضا تكنولوجيا المعلومات على أنها:" مجموعة من الأدوات والمنهجيات والعمليات والمعدات التي تستخدم لجمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها ،ومن الأمثلة عن هذه الأدوات: الترميز، البرمجة، التخزين، الاسترجاع، التحليل ومراقبة النظم، كما تشمل تكنولوجيا المعلومات: التشغيل الآلي للمكاتب والاتصالات، والوسائط المتعددة، كما تعتبر تكنولوجيا المعلومات الأداة التي يمكن من خلالها تخزين ومعالجة المعلومات داخل النظام، بالإضافة إلى اشتمالها على كل ما يتعلق بالحاسوب والشبكات، والبرمجيات، ومواقع الويب، وقواعد البيانات و الاتصالات السلكية واللاسلكية"[2].

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن:" تكنولوجيا المعلومات تعتمد على التعامل مع الحوسبة وتتضمن الأجهزة والاتصالات والبرمجيات وكل ما هو مرتبط بنقل المعلومات وإدارتها باختلاف أشكالها، كما يعد الانترنت جزءا من تكنولوجيا المعلومات".

المطلب الثاني: مكونات تكنولوجيا المعلومات

لتكنولوجيا المعلومات مكونات عدة تتمثل في[3]:

1-المكونات المادية: وتشمل المعدات المستخدمة لإدخال المعلومات وخزنها ونقلها وتداولها واسترجاعها واستقبالها وبثها للمستفيدين، كما أنها تتضمن الحاسبة وما يرتبط بها من الأجهزة التي تضم عددا من الأشياء(وحدة المعالجة الإلكترونية(cpu)،واللوحة الأساسية وغيرها)، وتسمى بالمكونات المادية، فتحسن ذاكرة الحاسوب وقدرتها على معالجة البيانات، وسرعتها تمثل مجالا واسعا للتطورات التكنولوجية الحديثة.

2-البرامجيات: وتعني برامج الحاسوب التي تعمل على إدارة المكونات المادية وتشغيلها، كما تقوم بمختلف التطبيقات، ولأهميتها أصبحت التكنولوجيا أساسية لتشغيل الحاسوب كما في برمجيات microsoft و sun.

تساهم البرمجيات في معالجة المعلومات وتسجيلها وتقديمها كمخرجات مفيدة لأداء العمل وإدارة العمليات، لذلك فهي تتضمن أنظمة التشغيل النهائية مثل معالج الكلمات وبرمجيات التطبيقات المرتبطة بمهام الأعمال المتخصصة.

---

[1]- سفاحلو رشيد و بوزيان رحماني جمال، **استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق وأثره على تكوين وتأهيل مدقق الحسابات**، مجلة المحاسبة. التدقيق والمالية،المجلد1،العدد2، 2009، ص15-16.

[2] -https://mawdoo3.com.21/02/2023,13:00.

[3]- غسان قاسم داود اللامي وأميرة شكرولي البياتي، **تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال-الاستخدامات والتطبيقات-**، دار الوراق، عمان، الطبعة2010،1، ص19.

3-قواعد البيانات: هي مجموعة بيانات مرتبطة مع بعضها، أو هي المعلومات المخزونة في أجهزة ووسائل خزن البيانات مثل :مشغل الأقراص الصلبة للحاسبة (hard drive)، والأقراص المرنة(floppy drive)، أو الأشرطة.

4-شبكات الاتصالات: وهي المكون الأخير لتكنولوجيا المعلومات ويعتقد البعض أنها الأكثر أهمية، فهي أدوات أو وسائل الاتصالات عن بعد مثل :الهواتف ،الفاكس والألياف الضوئية(fiber eptic) ومكوناتها الأخرى التي تكون الشبكات الإلكترونية، والتي مكنت مستخدمي أجهزة الحاسوب من الاتصال بأي موقع بصورة مباشرة، والاتصال بأي مستخدم آخر للحاسوب في أي موقع آخر.

المطلب الثالث: خصائص تكنولوجيا المعلومات

تتميز تكنولوجيا المعلومات بعدة خصائص هي[1]:

- تقليص المسافات، فالتكنولوجيا تجعل الأماكن متجاورة إلكترونيا؛
- تقليص المكان، حيث تنتج وسائل التخزين استيعاب حجم هائل من المعلومات المخزونة التي يمكن الوصول إليها بيسر و سهولة؛
- تقليص الوقت، حيث أنه مع كل تطور تكنولوجي سيتناقص الوقت المطلوب للاستجابة للطلبات.
- أقسام المهام الفكرية مع الآلة وذلك نتيجة حدوث تفاعل بين الباحثين و النظام؛
- تزايد النظم الشبكية، حيث يمكن ربط النظم الداخلية مع بعضها البعض عن إمكانية قيام الربط بين أنواع من النظم الداخلية المختلفة في نظام شبكي؛
- تطوير البيئة الإلكترونية فكريا، حيث إن التفاعل لوقت طويل مع نظم المعلومات في المستقبل سوف يسهم في تشكيل السلوك الفكري للأفراد، وهذا ما اتفق معه (licker) حيث حدد تسعة تحديات تواجه نظم الاتصالات الفوري وهي: المسافات، الحجم، الكلفة، الضوضاء، الخطأ، التنسيق، التوافق، القابلية على الانتقال والمعايير، مقدما وصفا لأساسها في توليد التحدي وزيادة حدته داعما الاستعانة بقوة المعرفة وولادتها وعمقها للاستجابة والاستعداد للتعامل معها.

فإذا توفرت هذه الخصائص في تكنولوجيا المعلومات، أصبحت تكنولوجيا الاتصالات الفورية تحدي إيجابي جيد.

المطلب الرابع: أهمية تكنولوجيا المعلومات

لتكنولوجيا المعلومات أهمية كبيرة تتمثل في[1]:

[1]-هاشم فوزي العبادي و جليل كاظم العارضي، **نظم إدارة المعلومات -منظور استراتيجي-** ،دار صفاء،عمان،الطبعة1، 2012، ص29-30.

- تعتبر تكنولوجيا المعلومات أفضل محفز للإبداع داخل المؤسسات؛
- تساعد تكنولوجيا المعلومات في ظهور نماذج عمل جديدة وسلع وخدمات إلكترونية حديثة؛
- تساهم تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزيد من الأرباح، والتطور السريع لشركات الأعمال؛
- تدعم تكنولوجيا المعلومات المزايا التنافسية وهي نوعية التكنولوجيا ومدى ملائمتها للبيئة التي ستطبق بها، بالإضافة إلى الوعي بكيفية استخدام التكنولوجيا؛
- تحسين وتطوير كفاءة وفعالية المؤسسات.

المبحث الثالث: التدقيق الإلكتروني

إن محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين يستخدمون التدقيق الإلكتروني في التخطيط والرقابة والتوثيق إلى حد كبير، كما توصلنا إلى أن التدقيق الإلكتروني يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تحسين جودة خصائص النوعية، كما ازداد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية والحاجة إليها حتى أصبح مثل السلعة الاقتصادية الثمينة والنادرة.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الإلكتروني

إن التحول في طريقة تسيير المؤسسات واعتمادها المتزايد على أنظمة المعلومات والإعلام الآلي في إدارة مختلف مصالحها ونشاطاتها أدى إلى ظهور نوع جديد من التدقيق في الشركات، وهو التدقيق الإلكتروني لنظم الإعلام الآلي الذي يهدف إلى حماية المؤسسة من المخاطر و الأخطاء الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات في التسيير.

يقصد بالتدقيق الإلكتروني بأنه: "عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في تطبيق مراحل التدقيق من تخطيط ورقابة و توثيق أعمال التدقيق"[2].

ويعرف أيضا بأنه:" عملية جمع و تقييم المعلومات لتحديد ما إذا كان استخدام الحاسوب يساهم في حماية أصول المنشأة ويؤيد سلامة بياناتها، و يحقق أهدافها بفعالية ويستخدم مواردها بكفاءة، إذ أن استخدام الحاسوب بغير معالجة وتخزين المعلومات المالية قد يؤثر على النظام المحاسبي ونظام الرقابة المستعملان من قبل الشركات بإدخال التحسينات على هذه الأنظمة وإدخال بعض المخاطر التي يتعين على المدقق التعامل معها "[3].

---

[1]–أسمهان ماجد الطاهر و مها مهدي الخفاق، **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية**، دار وائل ،عمان،الطبعة2، 2013، ص30.

[2]–أيمن محمد نمر الشنطي، **دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات –دراسة تطبيقية على مكاتب التدقيق في المملكة الأردنية الهاشمية**–، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد27،الأردن، 2011، ص338.

[3]–نبيل إبراهيم سمور، **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق–دراسة ميدانية على مكاتب تدقيق الحسابات بقطاع غزة**، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2014، ص23.

ومنه يمكننا القول بأن التدقيق الإلكتروني يتمثل في القيام بعمليات التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وهو عملية جمع وتقويم المعلومات.

المطلب الثاني: مداخل التدقيق الإلكتروني

إن خطوات تدقيق النظم المحاسبية الإلكترونية وإجراءاتها تتأثر بطبيعة مقومات التدقيق التي تتفق مع طبيعة تشغيل العمليات إلكترونيا من ناحية، وكذلك تتأثر بمداخل عملية التدقيق من ناحية أخرى.

للتدقيق الإلكتروني ثلاثة مداخل هي[1]:

- التدقيق حول الحاسوب؛
- التدقيق من خلال الحاسوب؛
- التدقيق بالحاسوب.

أ- التدقيق حول الحاسوب: بمعنى أن يتجاهل المدقق وجود الحاسوب ولا يستخدمه في عملية التدقيق، أي أنه لا يختبر إجراءات الرقابة الخاصة بالنظم الإلكترونية سواء كانت آلية أم رقابة وضعية، ولا يحاول الاستفادة من الحاسوب عند تطبيق إجراءات التدقيق ويتم ذلك بأن يقوم المدقق باختبار بعض العمليات من بدايتها إلى نهايتها عن طريق الحصول على المستندات الأصلية لهذه العملية والقيام بتشغيلها يدويا من البداية إليها بواسطة إدارة المشروع إلكترونيا.

ب-التدقيق من خلال الحاسوب: يعتبر المدقق الحاسوب وبرامجه هدفا للتدقيق، وذلك عند تطبيق اختبارات الإلزام و الاختبارات الأساسية، مدخل الحاسوب يقوم على مفهوم مفاده أنه إذا كانت بيانات المدخلات صحيحة وكانت عملية تشغيلها صحيحة فإن المخرجات تكون بالضرورة صحيحة. إن هذا المفهوم يمكن أن يكون سببه تركيز اهتمام المدققين عند إتباع هذا المدخل على بيانات المدخلات وعلى عمليات تشغيلها. توجد عدة أساليب يلجأ إليها المدقق لتنفيذ اختبارات التدقيق أهمها:

- طريقة اختبار العمليات إلكترونيا؛
- طريقة الرقابة على عمليات التشغيل وإعادة التشغيل؛
- طريقة نظام الاختبار المتكامل؛
- طريقة التحديد؛
- طريقة دراسة التسلسل المنطقي للبرامج؛
- طريقة مقارنة البرامج؛
- طريقة التتبع؛

[1]-يوسف مومني والطيب فراج، **مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجزائر**-،مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد2،الجزائر، ص309-311.

- طريقة برنامج العمليات الروتينية؛
- طريقة مؤشر التدقيق المندمج.

ت- التدقيق بالحاسوب: ويتعلق هذا المدخل باستخدام المدقق للحاسوب في عملية التدقيق حيث يمكن استخدام برامج الحاسوب في عمليات التدقيق المختلفة وفي كافة مراحلها سواء في التخطيط أو تنفيذ اختبارات الرقابة، وتستخدم هذه البرامج في عملية التخطيط والتوثيق وتحديد أحجام العينات واختيار مفرداتها وتقييم نتائجها[1].

المطلب الثالث: خصائص التدقيق الإلكتروني

إن للتدقيق الإلكتروني خصائص تميزه عن التدقيق اليدوي، فضلا عن هذا فإن التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات يلعب دورا رئيسيا يجعل الشركات والهيئات تحقق ميزتها التنافسية في مهمة التدقيق، ويمكن عرضها على النحو التالي[2]:

1- **الكفاءة والفعالية:** أي إن عملية التدقيق الإلكتروني تقدم خدمات مرضية وتلبي حاجات المستفيدين، وهذا يترتب على استخدام برامج التدقيق الإلكتروني ونظم الخبرة، كما أن كفاءة عملية التدقيق وفعاليتها تعرف من حيث قدرتها على تحقيق أهداف التدقيق، وانجاز مهماتها والقيام بمسؤوليتها بمصداقية وثقة ودقة وبأقل وقت وجهد وتكلفة، وبما ينسجم مع القوانين المالية والمعايير الدولية.

2- **الضمان والموثوقية:** أي إن التدقيق في بيئة تقنية المعلومات تقوم بتوفير ضمانات بأن الضوابط الداخلية كافية وموثوق بها، تعمل بطريقة كفء وفعالة، حيث تزداد الثقة في تقرير المدقق الذي يوفر معلومات مهمة للمراقب عن المشاكل التي أن ينصب تركيزه عليها.

3- **الصحة والدقة:** أي إن استعمال التقنية الحديثة توفر في الوقت المناسب معلومات صحيحة تتميز بالدقة والمصداقية من أجل صنع واتخاذ القرارات.

4- **الجودة:** أي إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ مهام وأعمال التدقيق يقدم فوائد لمكاتب التدقيق، تتعلق بأنها أعمال مقررة بسرعة وبدقة وبأقل تكلفة ممكنة، مما ستعكس ذلك على تحسين جودة عمليات وخدمات التدقيق، فمن بين العوامل المؤثرة في جودة التدقيق الوقت والجهد المبذول.

---

[1] – سفاحلو رشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

[2] – بربري محمد أمين و بن بوعلي خديجة، **أهمية التدقيق الإلكتروني في تعزيز أداء الحوكمة الإلكترونية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد2، العدد1، 2016، ص24.

المطلب الرابع: أهداف التدقيق الإلكتروني

إن استخدام الحاسوب لإنجاز أعمال التدقيق تسمح للمدقق بالاستفادة من إمكانيات الحاسوب في تنفيذ هذه الأعمال بسرعة وبدقة أكبر، وعليه فإن استخدام الحاسوب في العملية التدقيقية يحقق مجموعة من الأهداف منها[1]:

1- **هدف الاقتصادية:** أي أن هدف المدقق فحص استخدام الحاسوب للتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة الشركة وبأقل التكاليف ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب، مما يعود بالمنفعة على الشركة.

2- **هدف الفعالية:** أي إن هدف المدقق فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية.

3- **هدف الكفاءة:** أي إنه يجب على المدقق التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للمؤسسة بحسب مفهوم الأهمية النسبية.

4- **هدف الحماية:** أي أن يتأكد المدقق من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه، ومن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المخزنة على الأقراص الحاسبة ومشكلات الفيروسات، وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد الذي قد يتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.

[1]- تافكة مهدي عزيز، **دور الإلتزام بتطبيق التدقيق الإلكتروني في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية -دراسة استطلاعية لأراء عينة من المحاسبين القانونيين والأساتذة الجامعيين في محافظة أربيل-العراق**، مجلة الجامعة العراقية، المجلد2، العدد51، ج2، ص526.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن التدقيق الإلكتروني يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تحسين الخصائص النوعية لها، كما يساهم التدقيق الإلكتروني أيضا في توفير معلومات قابلة للفهم وواضحة، فلا تكون مختصرة أكثر من اللازم مما يفقدها معناها، ولا مفصلة أكثر من اللازم مما يؤدي إلى الملل لمستخدميها.

كما أن تكنولوجيا المعلومات طورت كثيرا من مهنة تدقيق الحسابات فساعدتها في التغلب على بعض جوانب القصور البشري، عند ممارسة الحكم المهني الملائم وإبداء الرأي باستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة والذي يطلق عليه AUDIT AUTOMATION، وهي عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المراجع في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال المراجعة.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

للمعلومات المحاسبية

تمهيد:

تزداد الحاجة إلى المعلومات باعتبارها وسيلة تستمد أهميتها وضرورتها من مدى اسهامها في عملية ترشيد واتخاذ مختلف القرارات الإدارية، ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات من خلال جمع مختلف البيانات وتصنيفها وتحليلها وبذلك تعتبر المادة الخام المنتجة للمعلومات التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية.

وتأتي أهمية المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها في مختلف القرارات من خلال جودتها وموثوقيتها، فموثوقية المعلومات المحاسبية تكون من خلال ما تتسم به هذه المعلومات من خصائص تجعلها ذات مصداقية وخالية من أية أخطاء، وكذلك من خلال دقتها وتمثيلها الصادق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز وتكون قابلة للتحقيق، وأن يعكس جوهرها وحقيقة شكلها القانوني.

من أجل التعرف أكثر على هذا الموضوع سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: المعلومات المحاسبية؛

المبحث الثاني: موثوقية المعلومات المحاسبية؛

المبحث الثالث: التدقيق الإلكتروني وموثوقية المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: المعلومات المحاسبية

إن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية تعد من أهم المصادر التي يستند إليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وبالنتيجة فإن هذه المعلومات يجب أن تتمتع بخاصيتين رئيستين هما الموثوقية والمصداقية والتي يمكن عن طريقهما استقراء مستقبل المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية و شروطها

للمعلومات المحاسبية تعاريف كثيرة، وشروط يجب أن تتوفر عليها حتى تكون جاهزة للاستخدام عند الحاجة في أي مؤسسة.

أولا: مفهوم المعلومات المحاسبية

تعددت التعاريف وتنوعت حول مفهوم المعلومات المحاسبية نذكر منها:

هي:" تلك المعلومات النوعية والكمية التي يتم تقدمها لمتخذي القرار، والجهات المستفيدة منها، حيث يتم ذلك بشكل دوري أو استثنائي بهدف مساعدتهم على دراسة الحالة ومناقشتها، ومن ثم التصرف باتخاذ القرارات التي من شأنها أن تعزز من مصداقية المنشأة وترفع من مستوى أداءها أو ربحيتها وتحقيق أهدافها المنشودة"[1].

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها: "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم معلومات المحاسبة في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا".

وبذلك فهي تمثل:" ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات المحاسبية التي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وبما يحقق الفائدة من استخدامها".

بينما عرف كاتب آخر المعلومات المحاسبية على أنها:" هي كل المعلومات الكمية والوصفية التي تهتم بالقيم الاقتصادية والتي تم تشغيلها وعرضها عن طريق نظام للمعلومات في القوائم المالية الخارجية وفي خطط وتقارير التشغيل الداخلية"[2].

مما سبق يمكن القول بأن:" المعلومات المحاسبية تعد احدى الأركان الأساسية لاتخاذ القرارات، وهي عبارة عن مجموعة من البيانات والمعلومات التي قد تم معالجتها بصورة وبطريقة صحيحة وملائمة، حيث

---

[1]– اسكندر محمود نشوان وعصام الطويل، **تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل موثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد اتخاذ القرارات من وجهة نظر الخبراء**، المجلد 24، العدد4، سنة2016، ص102.

[2]– فياض حمزة رمزي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة –مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**–، دار الأباي، السودان، الطبعة1، 2011،ص20.

أصبحت صالحة وجاهزة للاستخدام في العمليات الحالية والمستقبلية لاتخاذ القرارات المختلفة من قبل متخذي القرار".

ثانيا: شروط المعلومات المحاسبية

تنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد اللازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات إلى الجهات المستفيدة، وخاصة متخذي القرارات يتحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتابهم، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا أو تقليل حجم التباين في الخيارات وذلك عندما يستخدم متخذو القرارات تلك المعلومات كنسب احتمالية بين البدائل المتاحة.

وبذلك فإنه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بعد إجراء العمليات التشغيلية عليها، حيث يرتبط ذلك بتحقيق شرطين مهمين عند استخدامها من قبل متخذ القرار وهما:

1-أن المعلومات المتاحة الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرارات، وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام متخذ القرار؛

2-أن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

أما إذا لم يتحقق ذلك، فلا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات، حيث يمكن اعتبارها "بيانات مرتبة" ويمكن خزنها واستخدامها كمدخلات في النظام من جديد[1].

المطلب الثاني: استخدام المعلومات المحاسبية

سبق وتبين لنا أن المحاسبة المالية تختص بتوفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ قرارات رشيدة، وفي سبيل هذا الهدف تقوم المحاسبة المالية برصد جميع المعلومات والأحداث التي تقع خلال الفترة المحاسبية.

من خلال عمليات القياس والإثبات والتصنيف تعمل المحاسبة المالية على تجميع البيانات التي تنطوي عليها جميع العمليات والأحداث في عدد محدود ومترابط من البيانات لها دلالة محددة، وحينما تعرض المحاسبة المالية تلك البيانات في صور تقارير مالية فإنها تصنف الحالة المالية للمشروع وتحدد نتيجة عملياتها خلال فترة معينة. هذا وتقوم المحاسبة المالية بتوفير البيانات المالية عن أعمال المشروع ككل أو عن أجزاء منها.

ولا شك فإن أهم العوامل المؤدية إلى استخدام المعلومات المحاسبية تتمثل في مشكلة تخصيص الموارد النادرة عن مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في المجتمع، حيث تواجه الإنسانية مشكلة الرغبات

[1]- سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص77-78.

والحاجات غير المحدودة للأفراد والجماعات قياسا بالموارد المحدودة لتلبية هذه الرغبات و الحاجات، الأمر الذي يستدعي ضرورة القيام بعمل ما لحل هذا التعارض، ويطلق على عملية حل هذا التعارض "عملية اتخاذ القرار" وهي عبارة عن عملية اختيار بين عدة طرق بديلة متاحة، وذلك عن طريق تحكيم بعض المعايير التي يرى متخذ القرار أهميتها. وفي هذا المجال يعمل المحاسب المالي على توفير المعلومات التي يحتاج إليها متخذ القرار[1].

[1]- جبريل كحالة وآخرون، **المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق**، دار زهران، عمان، الطبعة1، 2012، ص25-28.

لذلك يطلب الملاك والمدراء والممولين معلومات مستمرة خلال فترة استمرار نشاط المشروع عن قيمة الموارد التي حصل عليها والموارد التي استخدمها والموارد المتبقية لديها خلال فترة معينة اضافة إلى الناتج عن أعمال المشروع ونشاطه من سلع وخدمات وربح أو خسارة خلال هذه الفترة، وإلى المركز المالي للمشروع في نهاية هذه الفترة، وتقدم المحاسبة المالية هذه المعلومات إلى الملاك والممولين في شكل تقارير مالية دورية لاستخدامها في تقسيم أداء المشروع وفي ايضاح الآثار المالية الناجمة عن اختيار خطة معينة من البدائل المتاحة، وأخيرا في اتخاذ القرار المناسب لتخصيص الموارد المتاحة. وبالمثل فإن قرارات استثمار رأس المال ومجالات هذا الاستثمار تتخذ بناء على المعلومات المتاحة في القوائم المالية التي يعدها المحاسب قبل اتخاذ قرارات بمنح قروض لمشروعات معينة، أو عدم منحها القروض المطلوبة .

ونستخلص أن مما تقدم المحاسبة المالية مسؤولة عن توفير تدفقات مستمرة من المعلومات إلى جميع الأطراف المعنية لتساعدهم في عملية اتخاذ القرارات من خلال توضيح: متى وأين وكيف استخدمت الموارد، ومتى حدثت الالتزامات.

المطلب الثالث: أنواع المعلومات المحاسبية، أهميتها وتصنيفها

للمعلومات المحاسبية أنواع عدة وتصنيفات مختلفة تميزها عن عدة معلومات أخرى، كما لها أهمية كبيرة داخل أي مؤسسة.

أولا: أنواع المعلومات المحاسبية

للمعلومات المحاسبية أنواع مختلفة نذكر في ما يلي[31]:

1- **معلومات تاريخية (مالية):** وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

2-**معلومات عن التخطيط والرقابة:** هي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الاداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية، حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد محاسبيا، أما التكاليف المعيارية تهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الإدارية من خلال الاعتماد على مراكز التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية...إلخ.

[31]- سيد عطا الله السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص79-80.

ويمكن أن يقوم بتحديد هذا النوع من المعلومات كل من :

أ. نظام محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية؛

ب. نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التخطيطية؛

ت. نظام الرقابة الداخلية.

3- **معلومات لحل المشكلات:** هذه المعلومات تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وهي الدورية، وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل : قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة داخليا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج ، أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى[32].

ثانيا: أهمية المعلومات المحاسبية

للمعلومات المحاسبية أهمية بالغة للعديد من الجهات المستفيدة من هذه المعلومات:

فالمعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية كثيرة ومتعددة الأغراض لاحتياجات كل مستفيد حيث تحتاج كل جهة لكمية معينة من هذه المعلومات، فالمقرض يحتاج معلومات تختلف عن المستثمر، وكذلك الجهات الرقابية المتمثلة في الهيئات الحكومية ، فكل من هذه الجهات لها متطلبات تريد الحصول عليها من القوائم المالية، ولهذا فإن أهمية المعلومات المحاسبية تكمن في مستوى الإفصاح عن هذه البيانات المالية ، حيث توجد هذه البيانات المالية في القوائم المالية وتشمل العديد من المعلومات عن النشاط التشغيلي والاستثماري والتمويلي والتسويقي للمشروع، وكذلك بعض من المعلومات الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر على نشاط المؤسسة، ومنه فإن أهمية المعلومات المحاسبية تتحدد حسب احتياج الجهة المستفيدة منها.

وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة وهي:

1- **النمو في حجم الشركة:** يؤدي إلى ضرورة انتاج المعلومات بصورة مستمرة.

2- **ازدياد قنوات الاتصال في الشركة:** ما يتطلب توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية.

3- **تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية:** ويتطلب توفير معلومات تخدم عدة أهداف.

4- **التأثر بالبنية الخارجية:** تتأثر المؤسسة بالبيئة وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات[33].

---

[32] - https://www.noor-book.com, 28/03/2023, 12:30.

[33]- نهاد أبو هويدي، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي –دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين–**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة عمادة الدراسات العليا، فلسطين، 2011، ص17.

ثالثا: تصنيف المعلومات المحاسبية

يختلف تصنيف المعلومات المحاسبية و تبويبها تبعا لاعتبارات عديدة و يمكن تصنيف المعلومات كما يلي[34]:

1- من حيث دلالتها:

أ- **معلومات تاريخية:** وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل...الخ)، وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمؤسسة، وكذلك تستخدم للأغراض الضريبية وعلى الرغم من أهميتها في تقنية الأداء فإنها لا تصلح كأداة في الرقابة على الأداء الجاري واتخاد القرارات المستقبلية.

ب-**معلومات حالية:** وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة وتتوفر فيها المميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط؛
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة؛
- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب؛
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

ج- **معلومات مستقبلية:** وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة بحيث تصبح هذه المعلومات معيارا وأساسا للحكم على الأداء في المستقبل وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

2- من حيث مصدرها :

أ- **معلومات داخلية :** وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المؤسسة ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية، وتتمثل هذه المعلومات في التقارير والكشوفات اليومية والموازنات التخطيطية وتقارير الأداء وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمؤسسة.

ب-**معلومات خارجية :** وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين، والجهات الحكومية، المنظمات المهنية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف

[34]- أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية -دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين-**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، تخصص إدارة واقتصاد، قسم المحاسبة والتمويل، 2006، ص42-45.

السوق وتحتوي على مؤشرات تنبئية تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها، وغالبا ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة.

3- من حيث درجة تكرارها[35]:

أ- **معلومات دورية:** وهي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة (سنويا، شهريا، أسبوعيا).

ب-**معلومات غير دورية:** وتتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

4-من حيث توقيت الحصول عليها:

أ-**معلومات فورية:** وهي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها وتكون معدة ومجهزة مسبقا، وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية.

ت-**معلومات غير فورية:** وهي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها مما يتطلب وقتا أطول في إعدادها وتجهيزها وترتبط عادة بالقرارات الاستراتيجية للمؤسسة.

5-من حيث متطلباتها العملية:

أ- **معلومات إجرائية:** وهي معلومات تتطلب من متلقيها اتخاذ إجراءات معينة على الفور أو في وقت لاحق.

ب- **معلومات غير إجرائية:** وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.

المطلب الرابع: خصائص المعلومات المحاسبية و أشكالها

للمعلومات المحاسبية خصائص عدة وأشكال مختلفة تتمثل في:

أولا: خصائص المعلومات المحاسبية

تساهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في اكتساب المعلومات التي توفرها القوائم المالية مصداقية أكبر وجعلها أكثر فائدة للمستخدمين أهمها[36]:

1- الملائمة: وتنطوي هذه الخاصية على بعض الخصائص الفرعية:

---

[35]- نهاد أبو هويدي، **مرجع سابق**، ص18.

[36]- روتال عبد القادر، **التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية والدولية في المؤسسات الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، 2008، ص29-30.

أ- **الأهمية:** أي أن الإفصاح عن هذه المعلومات يؤدي إلى التأثير على الشخص العادي وعن قراراته.

ب- **الاهتمام بالمحتوى دون الشكل:** إن المعلومات التي تعبر عن المحتوى الاقتصادي للأحداث والعمليات تكون أكثر ملائمة في مجال استخدام البيانات لاتخاذ القرارات.

ت- **توفير البيانات في الوقت الملائم:** يجب أن تكون متاحة لمستخدميها في الوقت المناسب.

ث- **القابلية للفهم:** يجب أن لا تنحصر على المستخدمين المتخصصين بل تتعدى إلى المستخدمين الذين يملكون معرفة معقولة بالأنشطة الاقتصادية والمحاسبية ولديهم رغبة في دراسة تلك المعلومات.

ج- **الإفصاح الكامل:** يجب أن تكون المعلومات كاملة سواء كانت قابلة للقياس أو لا، وأن تفصح المعلومات الموجودة في القوائم المالية عن النشاطات المتعلقة بالوحدة.

2- **القابلية للقياس:** يجب أن تكون البيانات التي تدرج في القوائم المالية قابلة للقياس، ومعبر عنها بوحدة النقد السائدة في المجتمع والمتفق عليها مهنيا.

3- **الموثوقية في المعلومات المالية:** وتنطوي هذه الخاصية على خصائص فرعية:

- التوافق بين القيمة المقاسة؛
- الموضوعية، الحيطة والبعد عن الانحياز لأي نوع من أنواع الاستخدام؛
- إمكانية التحقق ومراجعة النتائج المالية عند فحص نفس البيانات والأدلة أو السجلات؛

4- **القابلية للمقارنة:** أي إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية للمؤسسة والمتعلقة بفترات زمنية مختلفة وذلك في ظل احترام استخدام نفس الإجراءات المحاسبية عبر الزمن.

ثانيا: أشكال المعلومات المحاسبية

للمعلومات المخرجة من نظام المعلومات المحاسبية عدة أشكال منها[37]:

1- **الوثائق:** وهي الوثائق التي يمكن أن تستخدم كمدخلات في أنظمة المعلومات ومن أمثلتها: الفواتير، الشيكات، الكمبيالات، وغيرها...

2- **التقارير:** يتم إعداد التقارير التي تمثل المخرجات المهمة من نظام المعلومات المحاسبية للمستفيدين، ويمكننا تصنيفها إلى:

-التقارير المالية: وتمثل هذه التقارير الهدف الرئيسي للمحاسبة، وتشمل: قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة المركز المالي والتدفقات النقدية؛

[37]- ابراهيم يعقوب وعباس ابراهيم التجاني، **مراجعة تقديرات القيمة العادلة وأثرها على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية -دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية-**، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد9، مارس 2019، ص16-17.

-التقارير الإدارية: هي عبارة عن بيانات محاسبية تمت معالجتها للحصول على معلومات في شكل تقارير موجهة للإدارة وتشمل: تقارير التخطيط، الرقابة والتشغيل.

3- **الاستعلامات:** للإجابة عن التساؤلات وإيجاد حل للمشكلات التي تحتاج إلى حلول سريعة، حيث أن القائمين على نظام المعلومات المحاسبية يقومون بإجراء الاستعلامات التي تمثل أحد أشكال مخرجات النظام، فالمعلومات المطلوبة والمخرجة يتم استرجاعها وعرضها على شاشة العرض ثم تحليلها إن لزم، ومن ثم النتائج بتقرير استعلامي خاص بمشكلة محددة.

المبحث الثاني: موثوقية المعلومات المحاسبية

حتى تكون المعلومات مفيدة وذات قيمة يجب أن تكون موثوقة، وتمتلك المعلومات المحاسبية صفة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة ومحايدة، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث، أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية ومن أجل تقديم صورة عادلة وواضحة على المعلومات المالية أن تكون كاملة حيادية وخالية من الأخطاء.

المطلب الأول: مفهوم الموثوقية

أولا: تعريف الموثوقية

للموثوقية تعاريف عدة نذكر منها:

"هي خاصية نوعية للمعلومات المحاسبية بموجبها تتحقق الموضوعية، وإمكانية التحقق مع العرض السليم للمعلومات".

وعرف البعض الموثوقية بأنها:" الخاصية التي تسمح للمستخدمين بالاعتماد على المعلومات المحاسبية بثقة عالية".

أما دراسة(FASB) رقم8:" فقد ربط الثقة بالتنبؤ، وقد عبر فيها بأن الموثوقية والقيمة التنبئية للمعلومات المالية مترابطة مع بعضها البعض حيث أن المعلومات التي تتصف بالتنبؤ غالبا ما تكون معلومات فيها خاصية الثقة"[38].

كما تشير الموثوقية إلى:" المعلومات التي تخلو من الخطأ المادي والتحيز والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثل بصدق ما تقصد تمثيله أو ما يتوقع على نحو معقول أن تمثلن الأمر الذي يستلزم أن تكون المعلومات قابلة للإثبات، ومن الممكن التحقق من سلامتها وهو ما يتطلب الالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح وهي خاصية ضرورية للأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى

[38]- عثمان اسماعيل، **أثر الإفصاح الإلكتروني على موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية**، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد1، 2022، ص22.

الفعلي للمعلومات"[39].

تتمتع المعلومات بجودة الموثوقية عندما تكون مستثناة من الخطأ، ويمكن للمستخدمين الوثوق بها لتقديمها صورة ملخصة لما يفترض أن تقدمها.

مما سبق يمكن القول أنه:" حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين يجب أن تمتلك خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز، ويمكن للمستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يراد التعبير عنه في الوقت الحالي أو مستقبلا".

ثانيا: صفات الموثوقية

للموثوقية صفات عدة تتمثل في[40]:

أ-الصورة الحقيقية : يجب أن تقدم المعلومات صورة مخلصة لظاهرة الاقتصاد والمعاملات والأحداث الأخرى التي تهدف إلى تقديمها، حيث أن المعلومات المالية تعطي رؤية حقيقية وعادلة عندما تصف الظاهرة الاقتصادية بشكل كامل، وهذا عندما يتم تضمينها كل المعلومات اللازمة لجعلها موثوقة.

ب-تفوق الجوهر على الشكل: من المهم جدا أن تكون العمليات المالية عرضت طبقا لجوهرها وليس لشكلها القانوني فقط.

ج-الحياد: يجب أن تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية محايدة وخالية من الأخطاء المادية، أي عدم وجود تحيز يهدف إلى تحقيق نتيجة محددة سلفا.

د-الحذر: يعني النظر في درجة معينة من الاحتياط في ممارسة الأحكام اللازمة لإعداد التقديرات في شروط عدم اليقين، ومع ذلك فإن توخي الحذر لا يسمح عدم الرد بطريقة لا تتبع القواعد، مثل إنشاء مخصصات زائدة أو احتياطات مخفية، يقضي على الجودة والمصداقية.

هـ-إمكانية المقارنة والتحقق: هي نوعية المعلومات التي تسمح للمستخدمين بتحديد أوجه الاختلاف والتشابه بين سلسلتين من البيانات المالية والمحاسبية.

و-الفهم والسرعة: يجب أن تكون المعلومات مفهومة على الفور من قبل المستخدمين، حيث من المتوقع أن تكون لديها معرفة معقولة ببيانات الأنشطة الاقتصادية والمحاسبية للمؤسسات، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون لديهم الرغبة في الدراسة بشكل معقول والاجتهاد مع المعلومات المقدمة.

---

[39]- رشا حمادة، **أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية -دراسة ميدانية-**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد1، 2010، ص315-316.

[40] -LAZREG MOHAMMED**, fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'entreprise : analyse de l'audit légal dans les entreprises** , Governance , social responsibility and sustainable development revirw, VO3, N° :1 , 2021, P277 .

الفهم هو نوعية المعلومات التي تمكن المستخدمين لفهم معنى هذه البيانات المنشورة، هناك يتم تعزيز الاستيعاب عندما يتم تصنيف المعلومات وتعريفها وعرضها بطريقة واضحة وموجزة، ويمكن المقارنة أيضا وزيادة قابلية الفهم.

المطلب الثاني: مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية

هي عبارة:" عن مقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض خلال فترة زمنية محددة، والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية والمالية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم"[41].

تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، حيث أن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية ، أو طرق وأسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات ، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي ارساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والفرضيات والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس الموحدة ومقبولة وعملية[42].

المطلب الثالث : خصائص موثوقية المعلومات المحاسبية

لموثوقية المعلومات المحاسبية خصائص عدة نذكر منها[43]:

– التمثيل والصدق في التعبير بوجود مطابقة بين المعلومات المحاسبية وبين الظواهر المراد التقرير عنها؛

– إمكانية التحقق بوجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون طرق القياس نفسها ويتوصلون للنتائج نفسها؛

– الحيادية بتقديم معلومات محاسبية صادقة دون تحيز، وعدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات لخدمة مستخدم دون مستخدم آخر؛

– القابلية للمقارنة أي إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية للمؤسسة للفترة المالية الحالية مع الفترة المالية السابقة، أو مقارنتها مع المعلومات المحاسبية لمنشآت مماثلة للفترة نفسها.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على موثوقية المعلومات المحاسبية:

[41]– عبد الله مفتاح الشويرف وآخرون، **أثر التطوير التنظيمي على موثوقية المعلومات المحاسبية –دراسة تطبيقية في شركات التأمين العاملة بمدينة مصراتة–**، ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد8، العدد2، ديسمبر 2021، ص49.

[42]– سليمان مصطفى الدلاهمة، **دور أساليب الرقابة العامة لنظم معلومات المحاسبة المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية**، فلسطين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد1، العدد32، 2014، ص330–331.

[43]– صلاح عيسى مهاجر وبشير محمد الخير، **تأثير مهام المحاسب القضائي في تحقيق موثوقية المعلومات المحاسبية –دراسة ميدانية تحليلية لوجهة نظر المحامين في السودان**، السودان، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد2، العدد3، 2022، ص23–24.

تتأثر مدى موثوقية المعلومات المحاسبية بالمعايير المحاسبية التي يتم إعدادها في ضوء الإطار الفكري للمحاسبة المالية الذي كلما زادت جودتها زادت جودة المعايير ونتج عنها معلومات محاسبية موثوقة، وهنالك أربع وجهات نظر لتقييم جودة المعايير المحاسبية وهي:

– وجهة نظر واضعي المعايير المحاسبية: حيث يهتمون بتحديد أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعايير المحاسبية أثناء مرحلة الصياغة؛

–وجهة نظر معدي ومراجعي التقارير المالية: حيث يهتمون بتحديد الخصائص التي يجب توافرها في المعايير المحاسبية لتتمتع بالقابلية للفهم و التطبيق؛

– وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية: حيث يهتمون بمدى تلبية تلك المعايير لاحتياجاتهم، وذلك من خلال توافر خصائص معينة مثل: الملائمة والقابلية للمقارنة للحكم على موثوقيتها وجودتها؛

–وجهة نظر سوق الأوراق المالية: حيث يتم تقييم جودة المعايير وتأثيرها على متخذي القرار مما ينعكس على أسعار السهم.

المطلب الخامس: العلاقة بين التدقيق الإلكتروني وموثوقية المعلومات المحاسبية

للتدقيق الإلكتروني علاقة تربطه بموثوقية المعلومات المحاسبية حيث تتمثل هذه العلاقة فيما يلي[44]:

يمكن استخدام التكنولوجيا في العديد من المجالات من أهمها:

1– تنفيذ بعض اجراءات المحاسبة مثل: إثبات الأحداث الاقتصادية في دفاتر اليومية، الترحيل إلى الحسابات في سجل الأستاذ وتنظيم موازين المراجعة، إعداد القوائم المالية والتقارير الدورية مثل قائمة المركز المالي؛

2– تخزين وتحليل البيانات لتساعد في اتخاذ القرارات أهمها: تحليل انحرافات التكاليف، تحليل القوائم المالية.

تستعمل برامج التدقيق المعتمدة على المعالجة الإلكترونية للبيانات، في البداية الاتصال مع المؤسسة محل التدقيق إلى آخر مرحلة بإعداد تقرير مدقق الحسابات، ثم يقوم بتحديد المعاملات التي يشوبها الشك المهني، حيث يمكن فحص الملايين من الملفات واكتشاف التجاوزات القانونية في بيانات السنوات السابقة، كما يمكن إثبات بعض المعاملات المالية ومصداقية معلوماتها في أثناء محاولتها فحص البيانات إلكترونيا من خلال هذه البرامج.

[44]– بن قطيب علي، **دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك –مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص129–130.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن المعلومات المحاسبية تتسم بمجموعة من الخصائص التي تجعلها مفيدة وذات مصداقية، تتمثل هذه الخصائص في الملائمة والتي بدورها تتمثل في القدرة على التنبؤ والقدرة على التقييم الارتدادي، وإمكانية اعتماد الموثوقية التي تتمثل في الصدق في التعبير وإمكانية التحقق من المعلومات وعدم التحيز. كل هذه الخصائص تجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة وموثوقية وخالية من الأخطاء وكل أشكال التحريف والتضليل والتلاعبات المحاسبية وتجعلها ذات فائدة لمختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، كما أن الموثوقية تشير إلى المعلومات التي تخلو من الخطأ المادي والتحيز والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين وكما يمكن استخدامها كمرجع عند الضرورة. وتتلقى كذلك بأمانة المعلومات، وإمكانية الاعتماد عليها، حيث أن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية.

يمكننا القول بأنه حتى تكون موثوقية المعلومات المحاسبية ذات قيمة وذات فائدة يجب أن تكون دقيقة وحيادية وخالية من الأخطاء.

الفصل الثالث

دراسة استطلاعية لعينة من المحاسبين والمدققين لولاية ميلة

تمهيد:

يعتبر الجانب الميداني للدراسة أهم جانب فيها، فهي المرحلة التي ينتقل فيها الباحث من الدراسة النظرية إلى الدراسة التطبيقية في الميدان بحيث يتم الربط بين الجانبين، وبالتالي يمكن للباحث أن يتعرف على إذا كانت فرضياته ممكنة التحقيق أو غير ممكنة، ومن ثم يتم الوصول إلى الاستنتاجات العامة والنتائج.

حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث تمثلت في منهجية الدراسة، تحليل الاستبيان اختباره وتحليل النتائج واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

تقديم صورة عامة عن المنهجية المتبعة في إعداد هذه الدراسة انطلاقا من تحديد المجتمع والعينة المدروسة بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات.

المطلب الأول: أدوات جمع البيانات

وقد استخدم مصدرين أساسيين للمعلومات:

أولا: مصادر أولية

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم استخدام تقنيات الاستبيان من أجل جمع البيانات وبرنامج SPSS.

الاستبيان: هو نموذج به مجموعة من الأسئلة توجه للمبحوثين بهدف الحصول على معلومات معينة وهي أكثر الأدوات استعمالا.

برنامجSPSS: هو اختصار لعبارة Statistical Package Of Social Sciences الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وضع في بادئ الأمر خصيصا للبحوث العلمية الاجتماعية، ثم أصبح يستخدم في الكثير من البحوث في مختلف العلوم التي تعتمد على التحليل الإحصائي للبيانات.

ثانيا: مصادر ثانوية

حيث اعتمدنا في معالجة الإطار النظري للبحث على الكتب العربية والأجنبية ذات الصلة، وكذا المجلات والمقالات والتقارير والمواقع الإلكترونية، وكذا مذكرات ماجستير وأطروحات الدكتوراه وغيرها من المصادر التي من شأنها أن تساعد في تغطية كافة جوانب الموضوع.

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها وخصائصها

في هذا المطلب سنتطرق إلى مجتمع الدراسة وعينته.

أولا: مجتمع الدراسة وعينتها

1- مجتمع الدراسة: اشتمل مجتمع الدراسة على المحاسبين ومدققي الحسابات داخل ولاية ميلة.

2- **عينة الدراسة:** تم استخدام العينة العشوائية لاختيار أفراد العينة، حيث وزعت 50 استبانة على أفرادها وقد تم استرداد جميع الاستمارات وكلها صالحة للتحليل أي بنسبة 100%.

ثانيا: خصائص أفراد عينة الدراسة

الجدول التالي يوضح الخصائص المتعلقة بأفراد عينة الدراسة:

جدول رقم 01: خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئات والسمات	العدد	النسب المئوية
الجنس	ذكر	22	%44
	أنثى	28	%56
الفئة العمرية	من 25سنة إلى 40سنة	26	%52
	من 41سنة إلى 50سنة	22	%44
	أكبر من 50سنة	2	%4
المستوى	الثالثة ليسانس	19	%38
	دراسات عليا	31	%62
سنوات الخبرة	أقل من 5سنوات	13	%26
	من 6سنوات إلى 10سنوات	16	%32
	من 11سنة إلى 15سنة	14	%28
	من 16سنة فأكثر	7	%14

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور حيث تمثلت نسبتهم في 56%، أما الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 25سنة إلى 40 سنة فهي أكبر فئة متواجدة في وسط المحاسبين والمدققين بنسبة 52%، أما بالنسبة للمستوى فنجد أن الدراسات العليا تأخذ أكبر نسبة حيث تمثلت في 62%، أما عن سنوات الخبرة فنجد أن الفترة ما بين 6سنوات إلى 10 سنوات تأخذ أكبر نسبة وهي 32%.

حسب متغير الجنس: نلاحظ حسب هذا المتغير أن النسبة الأكبر كانت للإناث وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم01: توزيع متغير الجنس

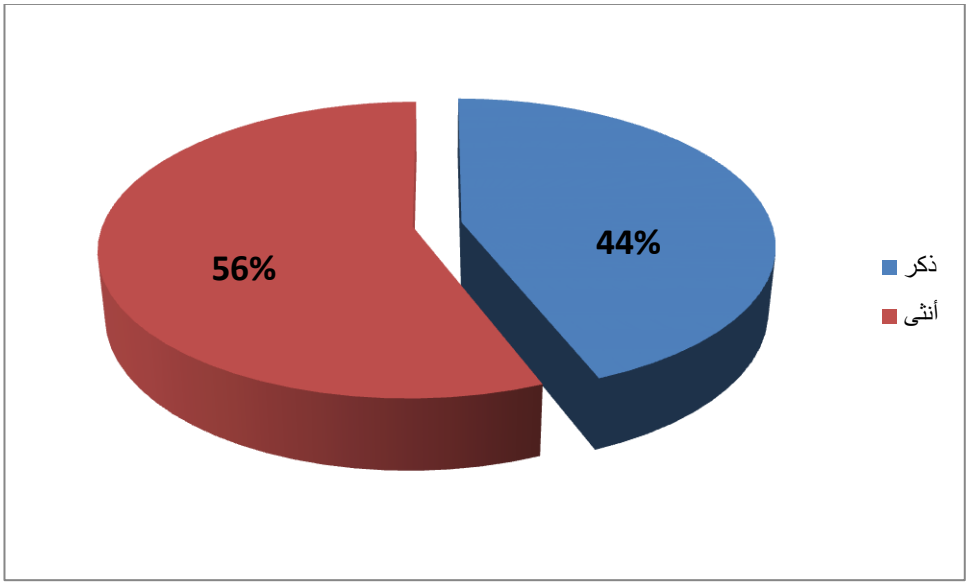

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامجExcel

يتضح من الرسم البياني أن معظم الأفراد المبحوثين إناث بنسبة 56% في مقابل 44% من أفراد العينة ذكور، ومن ذلك يغلب على أفراد العينة والعاملين في ميدان المحاسبة والتدقيق الطابع الأنثوي بالنسبة للطابع الذكري.

حسب متغير الفئة العمرية: نلاحظ حسب هذا المتغير أن الفئة العمرية الأكبر تتراوح ما بين 25سنة إلى40سنة وهذا ما يوضحه التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم02: توزيع متغير الفئة العمرية

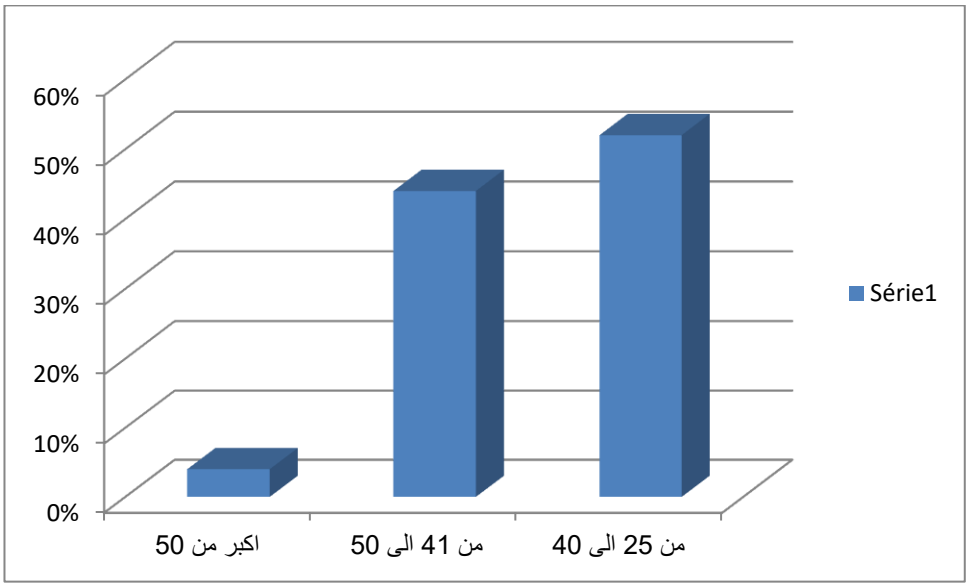

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامجExcel

يلاحظ توزيع أفراد عينة الدراسة على الفئات الثلاث، حيث كانت النسبة في الفئة الأولى [من 25 سنة إلى 40 سنة] بنسبة 52% وهي أكبر نسبة، ثم الفئة الثانية [من41 سنة إلى 50 سنة] بنسبة 44%، والفئة الثالثة أكبر من 50 سنة بنسبة 4%، وكل هذه الأرقام تشير إلى معظم العاملين في ميدان المحاسبة والتدقيق وهم من الفئات الشبابية القادرة على العمل مما تعكس على إمكانية التطور المهني والتكويني لهذه العينة مستقبلا.

حسب متغير المستوى: نلاحظ حسب هذا المتغير أن المستوى الأكبر كان للدراسات العليا بنسبة 62% وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم03: توزيع المستوى

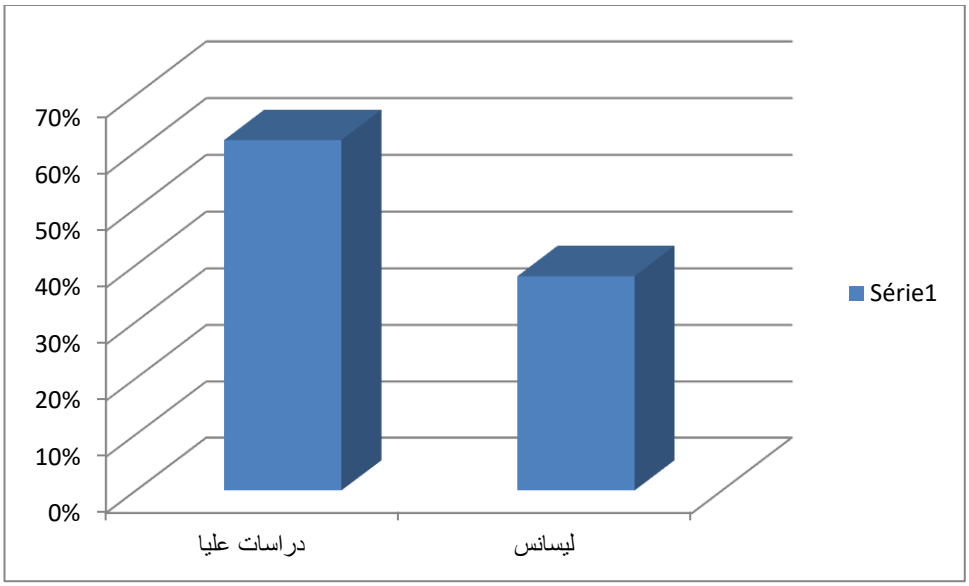

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **Excel**

نلاحظ من التمثيل البياني أن غالبية أفراد العينة من حاملي شهادات دراسات عليا ويعود ذلك من جهة لوجود حاملي الشهادات بنسبة معتبرة في ميدان المحاسبة والتدقيق نتيجة شروط التوظيف التي يتطلب العمل فيها خصوصا خلال السنوات الأخيرة، ومن جهة أخرى إلى التركيز على هذه الفئة في توزيع الاستبيان لضمان فهم العبارات مما يؤثر على مصداقيته.

هناك بعض المبحوثين مستواهم ليسانس ويقدر بنسبة 38% ثم تأتي المراتب الأولى لأفراد حاملي الشهادات العليا (ماستر وماجيستر ودكتوراه) بنسبة 62%،كل هذا مؤشر على أن ميدان المحاسبة والتدقيق تستقطب الكوادر البشرية ذات المستويات العلمية العالية.

حسب متغير سنوات الخبرة: نلاحظ حسب هذا المتغير أن سنوات الخبرة من 6سنوات إلى 10 سنوات أكبر نسبة ب32% وهذا ما يوضحه التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم04: توزيع سنوات الخبرة

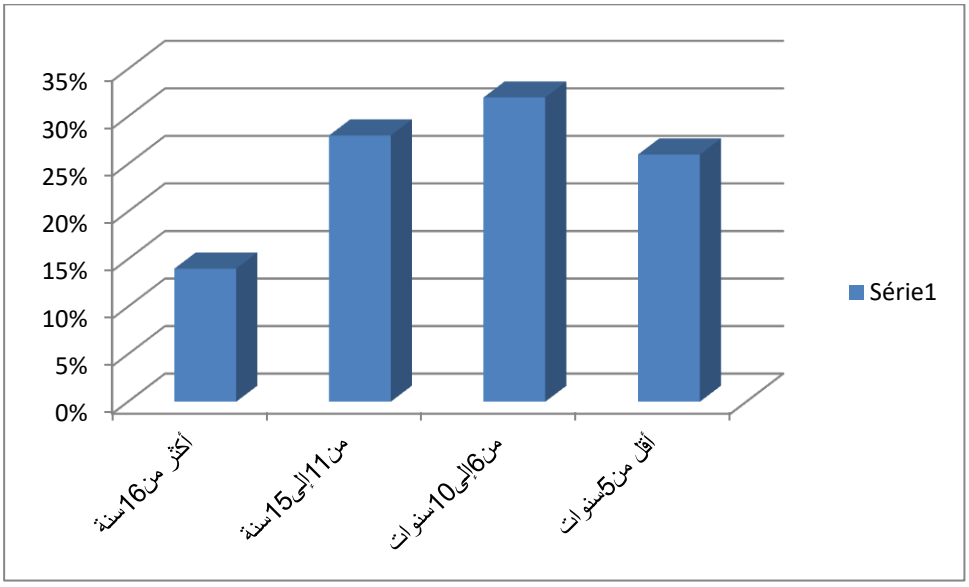

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

من حيث مدة الخدمة أو سنوات الخبرة في العمل في ميدان المحاسبة والتدقيق فإن الفئة الثانية [من 6 سنوات إلى 10 سنوات] هي المرتبة الأولى بنسبة 32%، ثم تليها الفئة الثالثة [من 11 سنة إلى 15 سنة] بنسبة 28% وهي متقاربة مع الفئة الأولى أقل من 5 سنوات بنسبة 26%، ثم تليها الفئة الرابعة أكثر من 16 سنة بنسبة 14%، كل هذه الأرقام تشير إلى تراجع الخبرة المعرفية في العمل في ميدان المحاسبة والتدقيق لأفراد العينة.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك بسبب أن مقياس ليكارت هو مقياس ترتيبي وقد استخدم الأدوات الإحصائية التالية:

-النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لغرض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف عينة الدراسة؛

-اختبار آلفا كرونباخ (CRONBACHS ALPHA) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة؛

-معامل ارتباط سبيرمان(Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين المتغيرات؛

-اختبار (Kolmogrov Smirnove) للتأكد من اعتيادية البيانات، بمعنى الوقوف على ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي؛

-اختبار T و F لمعرفة الفرق الموجود بين المتوسطات.

المبحث الثاني: تحليل الاستبيان واختباره

المطلب الأول: أقسام الاستبيان

وقد تم تقسيمه إلى قسمين قسم خاص بالمعلومات الشخصية والوظيفية المتعلقة بأفراد العينة، اما القسم الثاني يحتوي على محاور الدراسة ويتكون من محورين هما:

المحور الأول: خاص بموثوقية المعلومات المحاسبية ويتكون من ثلاثة أبعاد هي:

- **البعد الأول:** إمكانية التحقق وتتكون من 5 فقرات؛
- **البعد الثاني:** العرض السليم ويتكون من 5 فقرات؛
- **البعد الثالث:** التعبير الصادق ويتكون من 5 فقرات.

المحور الثاني: خاص بالتدقيق الإلكتروني ويتكون من 9 فقرات، وقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي حسب الجدول التالي:

جدول رقم 02: مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	01	02	03	04	05
الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الاستبانة

وقد تم اختيار الدرجة 01 للإجابة "غير موافق بشدة" وهو يتناسب مع هذه الاستجابة وهي أفضل وتعطي نتائج أدق، ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) ثم حساب المدى(5−1=4) ثم تقسيمه على عدد الخلايا(5÷4=0.8)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك من أجل تحديد مجال الخلية وهكذا مع جميع الخلايا الأخرى حسب الجدول التالي:

جدول رقم 03: درجات مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	الدرجة	المتوسط الحسابي
غير موافق بشدة	01	من 1 إلى أقل من 1.80
غير موافق	02	من 1.81 إلى أقل من 2.60
محايد	03	من2.61 إلى أقل من 3.40
موافق	04	من 3.41 إلى أقل من 4.20
موافق بشدة	05	من 4.21 إلى 5.00

المصدر: عبد الفتاح عز، مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، دار خوارزم للنشر والتوزيع، 2007، ص540.

المطلب الثاني: اختبار الثبات والصدق

تم من خلال

1- **الصدق الظاهري:** حيث قمنا بعرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة بغرض تحكيمه وإعطاء ملاحظاتهم وآرائهم حول عباراته، ومن تم إجراء التصحيحات المطلوبة على ضوء ارشاداتهم.

2- **صدق المحك:** القيام بقياس صدق وثبات أداة الدراسة من خلال معامل آلفا كرومباخ، وأيضا قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبيان، ويعني معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، وأما الثبات يعني استقرار المقياس وعدم التناقض مع نفسه أي أن المقياس يعطي نفس النتيجة إذا أعيد تطبيقه، والجدول التالي يوضح معامل آلفا كرومباخ لكل المحاور والمجالات.

جدول رقم 04: نتائج اختبار صدق وثبات الاستبيان

الرقم	المحاور والأبعاد	عدد الفقرات	معامل الصدق	معامل الثبات
01	التدقيق الإلكتروني وموثوقية المعلومات المحاسبية	24	0.716	0.846

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

ونلاحظ من الجدول أعلاه أن كل النسب بالنسبة لكل المحاور والأبعاد وفقرات الاستبيان كانت أكبر بكثير من النسبة 60%، وهذه النسبة تعتبر مقبولة إحصائيا، مما يدل على أن فقرات الاستبيان لها معدلات ثبات عالية.

إن زيادة قيمة معامل آلفا تعني زيادة المصداقية وثبات البيانات مما يعكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة، كما يمكن حساب معامل الصدق عن طريق حساب جذر معامل الثبات (آلفا كرومباخ)، هذا المعامل يقوم على مقياس الاستبيان فيقيس فعلا ما وضع لقياسه، ونلاحظ من الجدول السابق أن النسبة كانت عالية الأمر يدل على صدق أداة الدراسة.

أيضا للتأكد من صدق أداة الدراسة يمكن حساب معاملات الارتباط بين معدل كل مجال والمحور الكلي لكل محور فإذا كان معامل الارتباط معنويا وكبيرا، يمكننا القول بأن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق البنائي والثبات.

المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي Normality distripution test:

تم استخدام اختبار كولومجوروف–سمرنوف (K_S) Kolmongorov_Smirnof Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم05: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

	الأبعاد	القيمة الاحتمالية Sig
01	إمكانية التحقق	0.000
02	العرض السليم	0.073
03	التعبير الصادق	0.040
04	التدقيق الإلكتروني	0.670
	جميع أجزاء الاستبانة	**0.200**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

واضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم 05 أن القيمة الاحتماليةSig لجميع محاور الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي حيث يتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

سنقوم في هذا المبحث باستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا مع تحليل هذه النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول: تحليل وتفسير عبارات محور موثوقية المعلومات المحاسبية

سنتناول التحليل الاحصائي لنتائج إجابات أفراد عينة الدراسة باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر لكل عبارة كما يلي:

أولا: تحليل فقرات البعد الأول المتعلق بإمكانية التحقق

يتكون من 5عبارات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 06: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر لإمكانية التحقق

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأثر
01	تتصف موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بالتثبت.	3.3800	0.96658	5	مرتفع
02	موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية تكون على درجة عالية من المصداقية.	3.6200	0.98747	3	مرتفع جدا
03	تساعد موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية في تقييم العمليات المالية والاقتصادية السابقة.	4.0000	0.67006	2	مرتفع جدا
04	تمكن موثوقية المعلومات المحاسبية المدققين من التحقق من سلامة وصحة مختلف العمليات.	4.2200	0.58169	1	مرتفع جدا
05	تكون موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية مكتملة ودقيقة.	3.6200	0.87808	4	مرتفع
المجموع		**3.7680**	**0.816776**		مرتفع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يشير الجدول السابق إلى إجابات العينة عن العبارات المتعلقة بإمكانية التحقق فجاء ترتيبها كما يلي:

المرتبة الأولى: العبارة رقم 04

" تمكن موثوقية المعلومات المحاسبية المدققين من التحقق من سلامة وصحة مختلف العمليات" بمتوسط حسابي قدره 4.2200 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام المقدر ب 4.008663 وانحراف معياري قدره 0.58169 مما يدل على أن المحاسبين والمدققين يعتمدون على موثوقية المعلومات المحاسبية للتحقق من صحة مختلف العمليات.

المرتبة الثانية: العبارة رقم 03

" تساعد موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية في تقييم العمليات المالية والاقتصادية السابقة " بمتوسط حسابي قدره 4.0000 وانحراف معياري قدره 0.67006 مما يدل على توافق أفراد العينة حول هذه العبارة.

المرتبة الثالثة: العبارة رقم 02

" موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية تكون على درجة عالية من المصداقية" بمتوسط حسابي قدره 3.6200 وانحراف معياري قدره 0.98747 مما يدل على أن موثوقية المعلومات المحاسبية على درجة عالية من المصداقية.

المرتبة الرابعة: العبارة رقم 05

" تكون موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية مكتملة ودقيقة" بمتوسط حسابي قدره 3.6200 وانحراف معياري قدره 0.87808 مما يدل على توافق إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

المرتبة الخامسة: العبارة رقم01

" تتصف موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بالتثبت" بمتوسط حسابي قدره 3.3800 وانحراف معياري قدره 0.96658 مما يدل على توافق إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

ثانيا: تحليل فقرات البعد الثاني المتعلقة بالعرض السليم

يتكون من 5عبارات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 07: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر للعرض السليم

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأثر
01	تتصف موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بالحيادية.	3.5600	0.90711	4	مرتفع
02	تساعد موثوقية المعلومات المحاسبية المدققين في عملية اتخاذ القرارات.	4.2400	0.84660	1	مرتفع جدا
03	موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية تتصف بالوضوح في العرض.	4.0400	0.85619	2	مرتفع جدا
04	موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية تتصف بالبساطة وسهولة الفهم.	3.3400	1.18855	5	مرتفع
05	يتم عرض المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بصفة دورية.	4.0400	0.63760	3	مرتفع
المجموع		**3.8440**	**0.88721**		**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يشير الجدول السابق إلى إجابات العينة عن العبارات المتعلقة بالعرض السليم

المرتبة الأولى: العبارة رقم02

" تساعد موثوقية المعلومات المحاسبية المدققين في عملية اتخاذ القرارات" بمتوسط حسابي 4.2400 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام الذي قدر ب4.008663 وانحراف معياري 0.84660 مما يدل على أن المدققين يعتمدون على موثوقية المعلومات المحاسبية خلال عملية اتخاذ القرارات.

المرتبة الثانية: العبارة رقم 03

" موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية تتصف بالوضوح في العرض" بمتوسط حسابي قدره 4.0400 وانحراف معياري قدره 0.85619 مما يدل على وضوح موثوقية المعلومات المحاسبية خلال عرضها في القوائم المالية.

المرتبة الثالثة: العبارة رقم 05

" يتم عرض المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بصفة دورية" بمتوسط حسابي قدره 4.0400 وانحراف معياري قدره 0.63760 مما يدل توافق إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

المرتبة الرابعة: العبارة رقم 01

" تتصف موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بالحيادية" بمتوسط حسابي قدره 3.5600 وانحراف معياري قدره 0.90711 مما يدل حيادية المعلومات المحاسبية.

المرتبة الخامسة: العبارة رقم04

" موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية تتصف بالبساطة وسهولة الفهم" بمتوسط حسابي قدره 3.3400 وانحراف معياري قدره 1.18855 مما يدل على توافق إجابات أفراد العينة حول صحة هذه العبارة.

ثالثا: تحليل فقرات البعد الثالث المتعلقة بالتعبير الصادق

يتكون من 5عبارات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم08: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر للتعبير الصادق

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأثر
01	موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية تتصف بالصدق في التعبير عن الحقائق والأحداث المالية والاقتصادية.	3.5200	0.97395	**4**	مرتفع
02	تتميز موثوقية المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية بالدقة.	3.6400	0.94242	**3**	مرتفع جدا
03	تتميز موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية بصدق تمثيلها للظواهر المراد التعبير عنها.	3.7600	1.07968	**1**	مرتفع جدا
04	تتميز موثوقية المعلومات المحاسبية بخلوها من البيانات الوهمية والخاطئة.	3.7600	0.79693	**2**	مرتفع جدا
05	لا تؤثر أخطاء القياس غير المهمة على موثوقية المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.	2.6200	1.24360	**5**	مرتفع
	المجموع	**3.4600**	**0.503658**		**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يشير الجدول السابق إلى إجابات العينة عن العبارات المتعلقة بالتعبير الصادق فجاء ترتيبها كما يلي:

المرتبة الأولى: العبارة رقم 03

" تتميز موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية بصدق تمثيلها للظواهر المراد التعبير عنها" بمتوسط حسابي قدره 3.7600 وهو أقل من المتوسط الحسابي العام الذي قدر ب 4.008663 وانحراف معياري قدره 1.07968 مما يدل على توافق إجابات أفراد العينة حول صحة هذه العبارة.

المرتبة الثانية: العبارة رقم 04

" تتميز موثوقية المعلومات المحاسبية بخلوها من البيانات الوهمية والخاطئة" بمتوسط حسابي قدره 3.7600 وانحراف معياري قدره 0.79693 مما يدل على أن موثوقية المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء.

المرتبة الثالثة: العبارة رقم 02

" تتميز موثوقية المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية بالدقة" بمتوسط حسابي قدره 3.6400 وانحراف معياري قدره 0.94242 مما يدل على دقة موثوقية المعلومات المحاسبية.

المرتبة الرابعة: العبارة رقم 01

" موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية تتصف بالصدق في التعبير عن الحقائق والأحداث المالية والاقتصادية" بمتوسط حسابي قدره 3.5200 وانحراف معياري قدره 0.97395 مما يدل على توافق إجابات أفراد العينة حول صحة هذه العبارة.

المرتبة الخامسة: العبارة رقم 05

" لا تؤثر أخطاء القياس غير المهمة على موثوقية المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها" بمتوسط حسابي قدره 2.6200 وانحراف معياري قدره 1.24360 مما يدل على أن هذه العبارة غير صحيحة إلى حد ما حسب إجابات أفراد العينة.

رابعا: : تحليل الفقرات المتعلقة بمحور التدقيق الإلكتروني

يتكون من 9عبارات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم09: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر للتدقيق الإلكتروني

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأثر
01	يزيد تطبيق التدقيق الإلكتروني من جودة المعلومات المحاسبية.	4.4000	0.49487	3	مرتفع جدا
02	يزيد التدقيق الإلكتروني من خبرة المدققين	4.4000	0.72843	2	مرتفع جدا
03	يضيف التدقيق الإلكتروني أساليب جديدة لعملية التدقيق.	4.4400	0.61146	1	مرتفع جدا
04	يتم توطيد وتطوير العلاقات بين مكاتب المدققين من خلال استخدام وتطبيق التدقيق الإلكتروني.	4.2000	0.72843	9	مرتفع
05	يهتم التدقيق الإلكتروني بمدى جودة أداء المعلومات المحاسبية.	4.3200	0.55107	5	مرتفع جدا
06	يساهم التدقيق الإلكتروني في اجتناب الوقوع في الأخطاء خلال عملية تدقيق المعلومات المحاسبية.	4.3600	0.59796	4	مرتفع جدا
07	يساهم التدقيق الإلكتروني في انجاز التقارير المالية والمحاسبية للمؤسسات في الوقت المناسب.	4.3000	0.83910	6	مرتفع
08	يركز تطبيق التدقيق الإلكتروني على مدى كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية المقدمة للمدققين.	4.2600	0.66425	8	مرتفع
09	يساعد استخدام التدقيق الإلكتروني في إتاحة أحدث المعلومات بشكل فوري.	4.2600	0.77749	7	مرتفع
	المجموع	**4.32666**	**0.665895**		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يشير الجدول السابق إلى إجابات العينة عن العبارات المتعلقة بالتدقيق الإلكتروني فجاء ترتيبها كما يلي:

المرتبة الأولى: العبارة رقم 03

" يضيف التدقيق الإلكتروني أساليب جديدة لعملية التدقيق" بمتوسط حسابي قدره 4.4400 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام الذي قدر ب4.008663 وانحراف معياري قدره 0.61146 مما يدل على أن التدقيق الإلكتروني يضيف أساليب جديدة للتدقيق.

المرتبة الثانية: العبارة رقم 02

" يزيد التدقيق الإلكتروني من خبرة المدققين" بمتوسط حسابي قدره 4.4000 وانحراف معياري قدره 0.72843 مما يدل على أن خبرة المدققين تزيد عند استخدام التدقيق الإلكتروني.

المرتبة الثالثة: العبارة رقم 01

" يزيد التدقيق الإلكتروني من جودة المعلومات المحاسبية" بمتوسط حساب قدره 4.4000 وانحراف معياري قدره 0.49487 مما يدل على أن استخدام التدقيق الإلكتروني يزيد من جودة المعلومات المحاسبية.

المرتبة الرابعة: العبارة رقم06

" يساهم التدقيق الإلكتروني في اجتناب الوقوع في الأخطاء خلال عملية تدقيق المعلومات المحاسبية" بمتوسط حسابي قدره 4.3600 وانحراف معياري قدره 0.59796 مما يدل على التدقيق الإلكتروني يسهم في تجنب الوقوع في الأخطاء خلال عملية التدقيق.

المرتبة الخامسة: العبارة رقم 05

" يهتم التدقيق الإلكتروني بمدى جودة أداء المعلومات المحاسبية" بمتوسط حسابي قدره 4.3200 وانحراف معياري قدره 0.55107 مما يدل على توافق إجابات أفراد العينة حول صحة هذه العبارة.

المرتبة السادسة: العبارة رقم07

" يساهم التدقيق الإلكتروني في انجاز التقارير المالية والمحاسبية للمؤسسات في الوقت المناسب" بمتوسط حسابي قدره 4.3000 وانحراف معياري قدره 0.83910 مما يدل على أن استخدام التدقيق الإلكتروني داخل المؤسسات يساهم في تحضير وانجاز التقارير اللازمة في الوقت الملائم.

المرتبة السابعة: العبارة رقم09

" يساعد استخدام التدقيق الإلكتروني في إتاحة أحدث المعلومات بشكل فوري" بمتوسط حسابي قدره 4.2600 وانحراف معياري قدره 0.77749 مما يدل على أن استخدام التدقيق الإلكتروني يتيح أحدث المعلومات .

المرتبة الثامنة: العبارة رقم08

" يرتكز تطبيق التدقيق الإلكتروني على مدى كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية المقدمة للمدققين" بمتوسط حسابي قدره 4.2600 وانحراف معياري قدره 0.66425 مما يدل على أن تطبيق التدقيق الإلكتروني يهتم بمدى فعالية المعلومات المحاسبية وكفاءتها عند تقديمها للمدققين.

المرتبة التاسعة: العبارة رقم04

" يتم توطيد وتطوير العلاقات بين مكاتب المدققين من خلال استخدام وتطبيق التدقيق الإلكتروني" بمتوسط حسابي قدره 4.2000 وانحراف معياري قدره 0.72843 مما يدل على أن استخدام التدقيق الإلكتروني يساهم في تطوير العلاقة بين مكاتب المدققين.

مما سبق يمكننا تلخيص الجداول السابقة كما يلي:

جدول رقم10: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر لمحوري الدراسة

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأثر
إمكانية التحقق	3.7680	0.816776	2	مرتفع
العرض السليم	3.8440	0.88721	2	مرتفع
التعبير الصادق	3.4600	0.503658	2	مرتفع
مجموع المحور الأول	**3.690666**	**0.735881**	–	–
التدقيق الإلكتروني	4.32666	0.665895	1	مرتفع
مجموع المحور الثاني	**4.32666**	**0.665895**	–	–
المجموع الكلي للدراسة	**4.008663**	**0.700888**	–	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يشير الجدول السابق إلى إجابات العينة عن جميع العبارات المتعلقة بالمحور الأول(إمكانية التحقق، العرض السليم، التعبير الصادق) والمحور الثاني (التدقيق الإلكتروني).

جاء في المرتبة الأولى المحور الثاني (التدقيق الإلكتروني) بمتوسط حسابي قدره 4.32666 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام المقدر ب4.008663، وانحراف معياري قدره 0.665895 فبالتالي إن أفراد العينة موافقون على أن المحاسبين ومدققي الحسابات لديهم مستوى جيد في استخدام التدقيق الإلكتروني.

وجاء في المرتبة الثانية (إمكانية التحقق، العرض السليم، التعبير الصادق) بمتوسط حسابي قدره 3.690666، وانحراف معياري قدره 0.735881 بالتالي إن أفراد العينة موافقون على أن موثوقية المعلومات المحاسبية تساعد المحاسبين ومدققي الحسابات خلال عملية التدقيق بشكل كبير.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

من أجل اختبار فرضيات الدراسة والوقوف على علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ومستوى دلالتها تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط وتحليل التباين الأحادي.

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين التدقيق الإلكتروني وخاصية إمكانية التحقق من المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

الجدول رقم11: نتائج تحليل الانحدار البسيط، اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغيرات	إمكانية التحقق							
	معامل الثبات	معامل الانحدار	اختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار F	
			قيمة T	المعنوية Sig			قيمة F	المعنوية Sig
التدقيق الإلكتروني	3.136	0.146	5.282	0.290	0.023	0.153	1.144	0.290

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا:

- لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإلكتروني وإمكانية التحقق خلال فترة الدراسة حيث بلغ معامل الانحدار (0.146) والذي يعني أن التدقيق الإلكتروني يساهم بنسبة (14.6%) مع إمكانية التحقق؛
- بلغت قيمة (R=0.153) أي أن درجة ارتباط التدقيق الإلكتروني بإمكانية التحقق (15.3%)؛
- بلغت قيمة (T= 5.282) عند مستوى معنوية (0.292) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)؛
- بلغت قيمة (F=1.144) عند مستوى معنوية (0.292) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

من خلال كل ما سبق: البحث توصل إلى عدم قبول الفرضية الأولى التي تنص على أن:
لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإلكتروني وخاصية إمكانية التحقق من المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

ب-اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين التدقيق الإلكتروني وخاصية العرض السليم للمعلومات المحاسبية .

الجدول رقم12: نتائج تحليل الانحدار البسيط، اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغيرات	العرض السليم							
	معامل الثبات	معامل الانحدار	اختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار F	
			قيمة T	المعنوية Sig			قيمة F	المعنوية Sig
التدقيق الإلكتروني	3.054	0.183	5.395	0.167	0.039	0.198	1.967	0.167

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا:

- لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإلكتروني والعرض السليم خلال فترة الدراسة حيث بلغ معامل الانحدار (0.183) والذي يعني أن التدقيق الإلكتروني يساهم بنسبة (18.3%) مع العرض السليم؛
- بلغت قيمة (R=0.198) أي أن درجة ارتباط التدقيق الإلكتروني بالعرض السليم(19.8%)؛
- بلغت قيمة (T= 5.395) عند مستوى معنوية (0.167) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)؛
- بلغت قيمة (F=1.967) عند مستوى معنوية (0.167) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

من خلال كل ما سبق: البحث توصل إلى عدم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أن:

لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين التدقيق الإلكتروني وخاصية العرض السليم للمعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

ج-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين التدقيق الإلكتروني والتعبير الصادق عن المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم13: نتائج تحليل الانحدار البسيط، اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغيرات	التعبير الصادق							
	معامل الثبات	معامل الانحدار	اختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار F	
			قيمة T	المعنوية Sig			قيمة F	المعنوية Sig
التدقيق الإلكتروني	2.81	0.273	3.185	0.104	0.054	0.232	2.741	0.104

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا:

- لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإلكتروني و التعبير الصادق خلال فترة الدراسة حيث بلغ معامل الانحدار (0.273) والذي يعني أن التدقيق الإلكتروني يساهم بنسبة (27.3%) مع التعبير الصادق؛
- بلغت قيمة (R=0.232) أي أن درجة ارتباط التدقيق الإلكتروني بالتعبير الصادق(23.2%)؛
- بلغت قيمة (T= 3.185) عند مستوى معنوية (0.104) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)؛
- بلغت قيمة (F=2.741) عند مستوى معنوية (0.104) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

من خلال كل ما سبق: البحث توصل إلى عدم قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أن:

لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين التدقيق الإلكتروني والتعبير الصادق عن المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

د-اختبار الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين التدقيق الإلكتروني وموثوقية المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم14: نتائج تحليل الانحدار البسيط، اختبار الفرضية الرئيسية

المتغيرات	موثوقية المعلومات المحاسبية							
	معامل الثبات	معامل الانحدار	اختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار F	
			قيمة T	المعنوية Sig			قيمة F	المعنوية Sig
التدقيق الإلكتروني	2.824	0.200	2.006	0.05	0.077	0.278	4.025	0.05

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا:

- لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإلكتروني وموثوقية المعلومات المحاسبية خلال فترة الدراسة حيث بلغ معامل الانحدار (0.200) والذي يعني أن التدقيق الإلكتروني يساهم بنسبة (20%) مع موثوقية المعلومات المحاسبية؛
- بلغت قيمة (R=0.278) أي أن درجة ارتباط التدقيق الإلكتروني بموثوقية المعلومات المحاسبية(27.8%)؛
- بلغت قيمة (T= 2.006) عند مستوى معنوية (0.05) وهي مساوية لمستوى الدلالة (0.05)؛
- بلغت قيمة (F=4.025) عند مستوى معنوية (0.05) وهي مساوية لمستوى الدلالة (0.05).

من خلال كل ما سبق: البحث توصل إلى عدم قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على أن:

لا توجد علاقة إيجابية دلالة احصائية بين التدقيق الإلكتروني وموثوقية المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

خلاصة الفصل الثالث:

تم التعرض في هذا الفصل إلى مختلف المعالجات المنهجية والإحصائية للدراسة الميدانية، حيث تم تحديد منهجية البحث المتمثلة في المنهج الوصفي الذي يتعلق بالفصول النظرية ومنهج دراسة الحالة هو المعتمد في الفصل التطبيقي.

وتم اجراء التحليل الوصفي على محوري الدراسة "التدقيق الإلكتروني" و"موثوقية المعلومات المحاسبية"، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين عبارات كل محور ومن خلال المعالجة الإحصائية تم تحديد دور التدقيق الإلكتروني في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية بصفاتها الثلاثة: إمكانية التحقق، العرض السليم والتعبير الصادق.

الخاتمة

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في معرفة "دور التدقيق الإلكتروني في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية". ومن خلال تقسيم معالم دراستنا إلى جانبين؛ الجانب الأول نظري والجانب الثاني تطبيقي، تطرقنا في الجانب النظري إلى فصلين: الفصل الأول بعنوان "الإطار النظري للتدقيق الإلكتروني" أما الفصل الثاني بعنوان "الإطار النظري للمعلومات المحاسبية"، في حين أن الجانب الثاني قد خصصناه للدراسة الميدانية إذ تناولنا فيها الإطار التطبيقي لدراستنا والمعنون ب "دراسة استطلاعية لعينة من المحاسبين ومدققي الحسابات بميلة".

في الأخير يمكننا القول من خلال دراستنا هذه أن التدقيق الإلكتروني له أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والمحاسبية، هذه الأهمية فرضها التطور الحاصل في عالم الأعمال بسبب تكنولوجيا المعلومات التي أخذت حيزا كبيرا في عالمنا اليوم. لذا فإن التحكم في هذه التكنولوجيا وحسن استغلالها أصبح أمرا ضروريا من أجل توفير الوقت والجهد.

وحسب دراستنا أيضا اتضح لنا أنه لا توجد دلالة إحصائية بين التدقيق الإلكتروني وموثوقية المعلومات المحاسبية.

1- نتائج الدراسة النظرية:

على ضوء ما تم تقديمه في الفصلين الأول والثاني، تم استخلاص ما يلي:

- تمتاز المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية عند استخدام التدقيق الإلكتروني بالتحقق من صحتها؛
- المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية باستخدام التدقيق الإلكتروني تتصف بالموضوعية؛
- إن التدقيق الإلكتروني هو عملية تطبيق أنظمة التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات أي الانتقال من التشغيل اليدوي إلى التشغيل الإلكتروني من أجل المساهمة في انجاز عملية التدقيق بكفاءة وفعالية بأسرع وقت لتحقيق أهدافها؛
- إن وجود مهنة التدقيق تعني استقلالية المدقق في الافصاح والتقرير عن الأخطاء والغش؛
- ترتبط موثوقية المعلومات المحاسبية بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية.

2- نتائج الدراسة التطبيقية:

على ضوء ما تم تقديمه في الفصل الثالث "الدراسة التطبيقية" تم استنتاج ما يلي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإلكتروني وموثوقية المعلومات المحاسبية؛

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإلكتروني وخاصية إمكانية التحقق من المعلومات المحاسبية؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإلكتروني وخاصية العرض السليم للمعلومات المحاسبية؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإلكتروني وخاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية.

3- التوصيات:

- ضرورة وجود برنامج ترجمة يعمل على إمكانية نشر القوائم المالية بعدة لغات؛
- ضرورة وجود جهة تقوم بتوكيد الثقة في المعلومات المنشورة في الموقع الإلكتروني؛
- ضرورة وجود برنامج يعمل على تمكين المستفيدين من المعلومات من تحميلها بطريقة سهلة باستخدام التدقيق الإلكتروني.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1-أسمهان ماجد الطاهر و مها مهدي الخفاق، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، دار وائل، عمان،الطبعة2، 2013.

2-ايمان فاضل السامرائي وهيثم محمد الزعيبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء، عمان، الطبعة1، 2015.

3-جبريل كحالة وآخرون، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان، الطبعة1، 2012.

4- خالد الخطيب و خالد الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري و العملي، دار المستقبل، الطبعة1،عمان، 2009.

5-سعود كايد، تدقيق الحسابات، دار التقدم العلمي، عمان، 2010.

6- سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

7- غسان قاسم داود اللامي وأميرة شكرولي البياتي، تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال-الاستخدامات والتطبيقات-، دار الوراق، عمان، الطبعة1،2010.

8-غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة، الطبعة1،عمان،2009.

9-فياض حمزة رمزي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة -مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية-، دار الأباي، السودان، الطبعة1، 2011،

10-هاشم فوزي العبادي و جليل كاظم العارضي، نظم إدارة المعلومات -منظور استراتيجي- ،دار صفاء،عمان،الطبعة1، 2012.

2-الرسائل والأطروحات:

1-أحمد عبد الهادي شيبر، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية -دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين-، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، تخصص إدارة واقتصاد، قسم المحاسبة والتمويل، 2006

2-بن قطيب علي، دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية -دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك -مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016.

3-فيصل دبيان عوض المطيري، أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت،2013.

4-محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010.

5-نبيل إبراهيم سمور، دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق-دراسة ميدانية على مكاتب تدقيق الحسابات بقطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2014.

6-نهاد أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين-، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة عمادة الدراسات العليا، فلسطين، 2011

7-نهاد أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين-، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة عمادة الدراسات العليا، فلسطين، 2011.

3-المجلات:

1-ابراهيم يعقوب وعباس ابراهيم التجاني، مراجعة تقديرات القيمة العادلة وأثرها على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية -دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية،المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد9، مارس 2019ا

2-اسكندر محمود نشوان وعصام الطويل، تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل موثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد اتخاذ القرارات من وجهة نظر الخبراء، المجلد 24، العدد4، سنة20163

2- أيمن محمد نمر الشنطي، دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات -دراسة تطبيقية على مكاتب التدقيق في المملكة الأردنية الهاشمية-، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد27،الأردن،2011.

4 -بربري محمد أمين و بن بوعلي خديجة، أهمية التدقيق الإلكتروني في تعزيز أداء الحوكمة الإلكترونية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد2، العدد1، 2016. 6

5-تافكة مهدي عزيز، دور الالتزام بتطبيق التدقيق الإلكتروني في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة استطلاعية لآراء عينة من المحاسبين القانونيين والأساتذة الجامعيين في محافظة أربيل-العراق، مجلة الجامعة العراقية، المجلد2، العدد51، ج2.

6-رشا حمادة، أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية -دراسة ميدانية-، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد1، 2010.

7-روتال عبد القادر، التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية والدولية في المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، 2008.

8-سفاحلو رشيد و بوزيان رحماني جمال، استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق وأثره على تكوين وتأهيل مدقق الحسابات، مجلة المحاسبة. التدقيق والمالية،المجلد1،العدد2، 2009.

9-سليمان مصطفى الدلاهمة، دور أساليب الرقابة العامة لنظم معلومات المحاسبة المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، فلسطين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد1، العدد32، 2014.

10-سليمان مصطفى الدلاهمة، دور أساليب الرقابة العامة لنظم معلومات المحاسبة المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، فلسطين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد1، العدد32، 2014.

11-علي بن قطيب والسعيد قاسمي، دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات "دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات في ولاية تيارت"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة-الجزائر، مجلة الباحث، العدد16،2016.

12-صلاح عيسى مهاجر وبشير محمد الخير، تأثير مهام المحاسب القضائي في تحقيق موثوقية المعلومات المحاسبية -دراسة ميدانية تحليلية لوجهة نظر المحامين في السودان، السودان، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد2، العدد3، 2022.

13-عثمان اسماعيل، أثر الإفصاح الإلكتروني على موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد1، 2022.

14-عبد الله مفتاح الشويرف وآخرون، أثر التطوير التنظيمي على موثوقية المعلومات المحاسبية -دراسة تطبيقية في شركات التأمين العاملة بمدينة مصراتة-، ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد8، العدد2، ديسمبر 2021.

15- يوسف مومني والطيب فراج، مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجزائر-،مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد2،الجزائر.

4-المطبوعات:

بو حفص رواني، التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، الجزائر، سنة 2017-2018.

5-المواقع الإلكترونية

1-https://khitasabdelkarim.wordpress.com .
2-http://research_ready.blogspot.com/2012/06/review_and_audit.html.
3-https://almohasben.com.
4-https://mawdoo3.com.
5-https://www.noor-book.com.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- LEE Teck-Heang and Azham Md. Ah, The evolution of auditing: An analysis of the historical development**,** Journal of Modern Accounting and Auditing, USA, Vol4, N°:12, Dec2008.

2-LAZREG MOHAMMED**,** fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'entreprise : analyse de l'audit légal dans les entreprises , Governance , social responsibility and sustainable development revirw, VO3, N° :1 , 2021.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

استبيان

أعدت هذه الاستبانة في إطار التحضير لمذكرة ماستر في مالية المؤسسة، الموسومة تحت عنوان "دور التدقيق الإلكتروني في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية: دراسة آراء مجموعة من المحاسبين".

تكون الإجابة على جميع العبارات بوضع علامة(X) في المكان الذي تراه مناسبا، ونحيطكم علما بأن إجابتكم ستحاط بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

الجزء الأول: البيانات الشخصية:

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-الفئة العمرية: من25سنة إلى40سنة ☐ من 41سنة إل50سنة ☐

أكبر من 50 سنة ☐

3-المستوى: الثالثة ليسانس ☐ دراسات عليا ☐

4-سنوات الخبرة: أقل من5 سنوات ☐ من 6إلى 10 سنوات ☐

من 11إلى 15سنة ☐ من 16 فأكثر ☐

الجزء الثاني: موثوقية المعلومات المحاسبية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الخاصية الأولى: إمكانية التحقق						
01	تتصف موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بالتثبت.					
02	موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية تكون على درجة عالية من المصداقية.					
03	تساعد موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية في تقييم العمليات المالية والاقتصادية السابقة.					
04	تمكن موثوقية المعلومات المحاسبية المدققين من التحقق من سلامة وصحة مختلف العمليات.					
05	تكون موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية مكتملة ودقيقة.					
الخاصية الثانية: العرض السليم						
01	تتصف موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بالحيادية.					
02	تساعد موثوقية المعلومات المحاسبية المدققين في عملية اتخاذ القرارات.					
03	موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية تتصف بالوضوح في العرض.					
04	موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية تتصف بالبساطة وسهولة الفهم.					
05	يتم عرض المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بصفة دورية.					

الخاصية الثالثة: التعبير الصادق						
01	موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية تتصف بالصدق في التعبير عن الحقائق والأحداث المالية والاقتصادية.					
02	تتميز موثوقية المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية بالدقة.					
03	تتميز موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية بصدق تمثيلها للظواهر المراد التعبير عنها.					
04	تتميز موثوقية المعلومات المحاسبية بخلوها من البيانات الوهمية والخاطئة.					
05	لا تؤثر أخطاء القياس غير المهمة على موثوقية المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.					

الجزء الثالث: التدقيق الإلكتروني

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يزيد تطبيق التدقيق الإلكتروني من جودة المعلومات المحاسبية.					
02	يزيد التدقيق الإلكتروني من خبرة المدققين					
03	يضيف التدقيق الإلكتروني أساليب جديدة لعملية التدقيق.					
04	يتم توطيد وتطوير العلاقات بين مكاتب المدققين من خلال استخدام وتطبيق التدقيق الإلكتروني.					
05	يهتم التدقيق الإلكتروني بمدى جودة أداء المعلومات المحاسبية.					
06	يساهم التدقيق الإلكتروني في اجتناب الوقوع في الأخطاء خلال عملية تدقيق المعلومات المحاسبية.					
07	يساهم التدقيق الإلكتروني في انجاز التقارير المالية والمحاسبية للمؤسسات في الوقت المناسب.					
08	يركز تطبيق التدقيق الإلكتروني على مدى كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية المقدمة للمدققين.					

09	يساعد استخدام التدقيق الإلكتروني في إتاحة أحدث المعلومات بشكل فوري.					

الملحق رقم 02: قائمة المحكمين

الرقم	اسم المحكم
01	مريم باي
02	عزي فريال
03	بولعجين فايزة
04	مُحَمَّد جوال

الملحق رقم 03: جداول SPSS

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,716	24

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		التحقق	السليم	الصادق	الإلكتروني	االأبعاد
	N	50	50	50	50	50
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3,7680	3,8440	3,4600	4,3267	3,6907
	Ecart type	,44144	,42434	,54097	,46136	,33231
Différences les plus extrêmes	Absolue	,229	,119	,156	,121	,104
	Positif	,140	,117	,098	,121	,069
	Négatif	-,229	-,119	-,156	-,106	-,104
Statistiques de test		,229	,119	,156	,121	,104
Sig. asymptotique (bilatérale)		,000[c]	,073[c]	,004[c]	,067[c]	,200[c,d]

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

d. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	22	44,0	44,0	44,0
	الانثى	28	56,0	56,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

الفئة_العمرية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من25 الى40	26	52,0	52,0	52,0
	من 41 الى50	22	44,0	44,0	96,0
	اكبر من50	2	4,0	4,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الثالثة ليسانس	19	38,0	38,0	38,0
	دراسات عليا	31	62,0	62,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

سنوات الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 05 سنوات	13	26,0	26,0	26,0
	من06 ا لى 10 سنوات	16	32,0	32,0	58,0
	من 11 الى15	14	28,0	28,0	86,0
	من 16 فاكثر	7	14,0	14,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

تتصف موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بالتثبت.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	6,0	6,0	6,0
	غير موافق	8	16,0	16,0	22,0
	محايد	6	12,0	12,0	34,0
	موافق	33	66,0	66,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية تكون على درجة عالية من المصداقية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	4,0	4,0	4,0
	غير موافق	6	12,0	12,0	16,0
	محايد	7	14,0	14,0	30,0
	موافق	29	58,0	58,0	88,0
	موافق بشدة	6	12,0	12,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

تساعد موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية في تقييم العمليات المالية والاقتصادية السابقة.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	غير موافق	2	4,0	4,0	4,0
	محايد	5	10,0	10,0	14,0
	موافق	34	68,0	68,0	82,0
	موافق بشدة	9	18,0	18,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

تمكن موثوقية المعلومات المحاسبية المدققين من التحقق من سلامة وصحة مختلف العمليات.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,0	2,0	2,0
	محايد	1	2,0	2,0	4,0
	موافق	34	68,0	68,0	72,0
	موافق بشدة	14	28,0	28,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

تتصف موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بالحيادية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,0	2,0	2,0
	غير موافق	8	16,0	16,0	18,0
	محايد	6	12,0	12,0	30,0
	موافق	32	64,0	64,0	94,0
	موافق بشدة	3	6,0	6,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

تساعد موثوقية المعلومات المحاسبية المدققين في عملية اتخاذ القرارات.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,0	2,0	2,0
	غير موافق	2	4,0	4,0	6,0
	محايد	1	2,0	2,0	8,0
	موافق	26	52,0	52,0	60,0
	موافق بشدة	20	40,0	40,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية تتصف بالوضوح في العرض.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	غير موافق بشدة	1	2,0	2,0	2,0
	غير موافق	3	6,0	6,0	8,0
	محايد	2	4,0	4,0	12,0
	موافق	31	62,0	62,0	74,0
	موافق بشدة	13	26,0	26,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

يتم عرض المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بصفة دورية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	4,0	4,0	4,0
	محايد	3	6,0	6,0	10,0
	موافق	36	72,0	72,0	82,0
	موافق بشدة	9	18,0	18,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

موثوقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية تتصف بالصدق في التعبير عن الحقائق والأحداث المالية والاقتصادية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,0	2,0	2,0
	غير موافق	8	16,0	16,0	18,0
	محايد	11	22,0	22,0	40,0
	موافق	24	48,0	48,0	88,0
	موافق بشدة	6	12,0	12,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

تتميز موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية بصدق تمثيلها للظواهر المراد التعبير عنها.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	4,0	4,0	4,0
	غير موافق	6	12,0	12,0	16,0
	محايد	6	12,0	12,0	28,0
	موافق	24	48,0	48,0	76,0
	موافق بشدة	12	24,0	24,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

تتميز موثوقية المعلومات المحاسبية بخلوها من البيانات الوهمية والخاطئة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	8,0	8,0	8,0

	محايد	11	22,0	22,0	30,0
	موافق	28	56,0	56,0	86,0
	موافق بشدة	7	14,0	14,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

لا تؤثر أخطاء القياس غير المهمة على موثوقية المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	13	26,0	26,0	26,0
	غير موافق	10	20,0	20,0	46,0
	محايد	12	24,0	24,0	70,0
	موافق	13	26,0	26,0	96,0
	موافق بشدة	2	4,0	4,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

يزيد تطبيق التدقيق الإلكتروني من جودة المعلومات المحاسبية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	30	60,0	60,0	60,0
	موافق بشدة	20	40,0	40,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

يزيد التدقيق الإلكتروني من خبرة المدققين

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	4,0	4,0	4,0
	محايد	1	2,0	2,0	6,0
	موافق	22	44,0	44,0	50,0
	موافق بشدة	25	50,0	50,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

يضيف التدقيق الإلكتروني أساليب جديدة لعملية التدقيق.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	6,0	6,0	6,0
	موافق	22	44,0	44,0	50,0
	موافق بشدة	25	50,0	50,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

يتم توطيد وتطوير العلاقات بين مكاتب المدققين من خلال استخدام وتطبيق التدقيق الإلكتروني.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	4,0	4,0	4,0
	محايد	3	6,0	6,0	10,0
	موافق	28	56,0	56,0	66,0
	موافق بشدة	17	34,0	34,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

يهتم التدقيق الإلكتروني بمدى جودة أداء المعلومات المحاسبية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	4,0	4,0	4,0
	موافق	30	60,0	60,0	64,0
	موافق بشدة	18	36,0	36,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

يساهم التدقيق الإلكتروني في اجتناب الوقوع في الأخطاء خلال عملية تدقيق المعلومات المحاسبية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	6,0	6,0	6,0
	موافق	26	52,0	52,0	58,0
	موافق بشدة	21	42,0	42,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

يساهم التدقيق الإلكتروني في انجاز التقارير المالية والمحاسبية للمؤسسات في الوقت المناسب.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,0	2,0	2,0
	غير موافق	1	2,0	2,0	4,0
	محايد	3	6,0	6,0	10,0
	موافق	22	44,0	44,0	54,0
	موافق بشدة	23	46,0	46,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

يركز تطبيق التدقيق الإلكتروني على مدى كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية المقدمة للمدققين.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,0	2,0	2,0
	محايد	3	6,0	6,0	8,0
	موافق	28	56,0	56,0	64,0

	موافق بشدة	18	36,0	36,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

يساعد استخدام التدقيق الإلكتروني في إتاحة أحدث المعلومات بشكل فوري.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	4,0	4,0	4,0
	محايد	4	8,0	8,0	12,0
	موافق	23	46,0	46,0	58,0
	موافق بشدة	21	42,0	42,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

التحقق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2,40	1	2,0	2,0	2,0
	2,80	2	4,0	4,0	6,0
	3,00	1	2,0	2,0	8,0
	3,20	4	8,0	8,0	16,0
	3,40	2	4,0	4,0	20,0
	3,60	5	10,0	10,0	30,0
	3,80	15	30,0	30,0	60,0
	4,00	12	24,0	24,0	84,0
	4,20	3	6,0	6,0	90,0
	4,40	4	8,0	8,0	98,0
	4,60	1	2,0	2,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

السليم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3,20	6	12,0	12,0	12,0
	3,40	7	14,0	14,0	26,0
	3,60	7	14,0	14,0	40,0
	3,80	7	14,0	14,0	54,0
	4,00	7	14,0	14,0	68,0
	4,20	9	18,0	18,0	86,0
	4,40	3	6,0	6,0	92,0
	4,60	4	8,0	8,0	100,0

	Total	50	100,0	100,0	

الصادق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2,00	1	2,0	2,0	2,0
	2,20	1	2,0	2,0	4,0
	2,40	1	2,0	2,0	6,0
	2,60	2	4,0	4,0	10,0
	2,80	2	4,0	4,0	14,0
	3,00	4	8,0	8,0	22,0
	3,20	4	8,0	8,0	30,0
	3,40	10	20,0	20,0	50,0
	3,60	10	20,0	20,0	70,0
	3,80	3	6,0	6,0	76,0
	4,00	7	14,0	14,0	90,0
	4,20	3	6,0	6,0	96,0
	4,40	2	4,0	4,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

الإلكتروني

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3,22	1	2,0	2,0	2,0
	3,33	1	2,0	2,0	4,0
	3,44	1	2,0	2,0	6,0
	3,56	1	2,0	2,0	8,0
	3,67	1	2,0	2,0	10,0
	3,78	1	2,0	2,0	12,0
	3,89	2	4,0	4,0	16,0
	4,00	10	20,0	20,0	36,0
	4,22	2	4,0	4,0	40,0
	4,33	7	14,0	14,0	54,0
	4,44	4	8,0	8,0	62,0
	4,56	3	6,0	6,0	68,0
	4,67	6	12,0	12,0	80,0
	4,78	1	2,0	2,0	82,0
	4,89	4	8,0	8,0	90,0
	5,00	5	10,0	10,0	100,0

	Total	50	100,0	100,0	

الأبعاد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3,00	1	2,0	2,0	2,0
	3,13	1	2,0	2,0	4,0
	3,20	2	4,0	4,0	8,0
	3,20	2	4,0	4,0	12,0
	3,27	2	4,0	4,0	16,0
	3,33	2	4,0	4,0	20,0
	3,40	3	6,0	6,0	26,0
	3,47	1	2,0	2,0	28,0
	3,47	1	2,0	2,0	30,0
	3,53	1	2,0	2,0	32,0
	3,53	1	2,0	2,0	34,0
	3,60	5	10,0	10,0	44,0
	3,67	4	8,0	8,0	52,0
	3,73	1	2,0	2,0	54,0
	3,73	1	2,0	2,0	56,0
	3,80	4	8,0	8,0	64,0
	3,87	2	4,0	4,0	68,0
	3,87	1	2,0	2,0	70,0
	3,93	1	2,0	2,0	72,0
	4,00	4	8,0	8,0	80,0
	4,07	3	6,0	6,0	86,0
	4,07	2	4,0	4,0	90,0
	4,13	1	2,0	2,0	92,0
	4,20	1	2,0	2,0	94,0
	4,20	2	4,0	4,0	98,0
	4,27	1	2,0	2,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

المتغيرات	إمكانية التحقق							
	معامل الثبات	معامل الانحدار	اختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار F	
			قيمة T	المعنوية Sig			قيمة F	المعنوية Sig
التدقيق الإلكتروني	3.136	0.146	5.282	0.290	0.023	0.153	1.144	0.290

المتغيرات	العرض السليم							
	معامل الثبات	معامل الانحدار	اختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار F	
			قيمة T	المعنوية Sig			قيمة F	المعنوية Sig
التدقيق الإلكتروني	3.054	0.183	5.395	0.167	0.039	0.198	1.967	0.167

المتغيرات	التعبير الصادق							
	معامل الثبات	معامل الانحدار	اختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار F	
			قيمة T	المعنوية Sig			قيمة F	المعنوية Sig
التدقيق الإلكتروني	2.81	0.273	3.185	0.104	0.054	0.232	2.741	0.104

المتغيرات	موثوقية المعلومات المحاسبية							
	معامل الثبات	معامل الانحدار	اختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار F	
			قيمة T	المعنوية Sig			قيمة F	المعنوية Sig
التدقيق الإلكتروني	2.824	0.200	2.006	0.05	0.077	0.278	4.025	0.05